كلية الحقوق
الدراسات العليا
قسم الاقتصاد السياسي والتشريعات الاقتصادية والمالية

بحث بعنوان

دور الإنفاق العام في تحقيق العدالة الاجتماعية

دراســة مقارنة وتطبيقية على العراق

جزء من بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في الحقوق

(تخصص الاقتصاد السياسي والتشريعات الاقتصادية)

إعداد الباحث

شوان غازي رشيد أسعد

تحت إشراف

أ. د/ إبراهيم عبد الله عبد الرءوف محمد

وكيل الكلية للدراسات العليا والبحوث

كلية الحقوق - جامعة المنصورة

١٤٤٥هـ/2023م

المقدِّمة

لا يخفى على ذي عينين أنَّ موضوعنا محلَّ الدراسة له أهميَّةٌ كبيرةٌ في الأوساط القانونيَّة، وأنَّ أهميَّته تكمنُ في حماية الدولة بشكلٍ عامٍّ وحماية المجتمع بشكلٍ خاصٍّ، حيث إنَّ الآونة الأخيرة شهدت في مختلف الدول المتقدِّمة والنامية بكفاءة الإدارة الماليَّة العامَّة بصفةٍ خاصَّة، وإدارة الإنفاق العام على كافَّة المستويات النظريَّة العلميَّة المعنيَّة بالإنفاق العام والعدالة الاجتماعيَّة، ويرجع هذا الاتجاهُ إلى أنَّه على الرغم من أنَّ ندرة الموارد الماليَّة تعدُّ قيداً على الجهود التنمويَّة للحكومة فإنَّ الخبرة العلميَّة قد أفصحت عن أنَّ أسلوب إدارة الإنفاق العام يلعب هو الآخر دوراً لا تقلُّ أهميَّته في التأثير على كفاءة وفاعليَّة الإنفاق العام، وبمعنًى آخر: فإنَّ نجاح السياسة الماليَّة والاقتصاديَّة يجب أن يُقاسَ بالقدر الذي تُسهم فيه النفقاتُ العامَّةُ في زيادة التشغيل وامتصاص فُرَصِ العمل وتحقيق العدالة الاجتماعيَّة بالمجتمع، وترى الغالبيَّةُ العُظمى من المبحوثين أنَّ العدالة الاجتماعيَّة لا تتحقَّق في المجتمع[1]، وما زالت هناك أشواطٌ ينبغي القيامُ بها لكفالة الاعتراف والحماية الحقيقيَّة للحقوق الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة والثقافيَّة قانوناً وممارسةً، فإنَّ طبيعة الحقوق الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة والثقافيَّة بوصفها حقوقاً قانونيَّةً تُرتِّبُ التزاماتٍ قانونيَّةً على الدول يُساءُ فهمُها كثيراً، حيث تُمثِّل مجموعةُ الحاجات العامَّة التي يتعيَّن على الدولة إشباعُها محورَ النشاط المالي والاقتصادي للدولة، ويتمثَّلُ هذا النشاطُ في قيام الدولة بالنفقات العامَّة، ولعلَّ القيام بالنفقات العامَّة يتطلَّب حصولَ الدولة – بلا شكٍّ – على إيراداتٍ عامَّةٍ بالقدر الذي يكفي لتغطية هذه النفقات أيضاً، فإنَّ مقدار ما تتوقَّعه السُّلطةُ التنفيذيَّةُ من نفقاتٍ وإيراداتٍ لفترةٍ زمنيَّةٍ عادةً تكون سنةً ينبغي أن يُدرج ضمن برنامجٍ محدَّدٍ تتضمَّنه وثيقةٌ اصْطُلح على تسميتها بالميزانيَّة أو الموازنة العامَّة[2].

ولذلك فإنَّني سأتناولُ في هذه الدراسة موضوعاتٍ عديدةً، حيث سيكون في المبحث الأوَّل: مفهوم الإنفاق العام والعدالة الاجتماعيَّة، وفي المبحث الثاني: كيفيَّة توزيع الدَّخْل القومي في الإنفاق العام بين المجتمع.

---

[1] وليدة عبد سماوي، العدالة الاجتماعيَّة وظاهرة الفقر الحضري في المناطق العشوائيَّة، بحث ميداني في مدينة الديوانيَّة، مجلة العلوم الأساسيَّة، العدد الثالث عشر، جامعة القادسيَّة، كلية الفنون الجميلة، ٢٠٢٢، ص١٨٩.

[2] إبراهيم عبد الله عبد الرؤوف، محاضرات في الماليَّة العامَّة، جامعة المنصورة، كلية الحقوق، ٢٠٢١، ص٣ وما بعدها.

أولًا: أهميَّة الدراسة:

تتجلَّى أهميَّةُ هذه الدراسة في كونها تتعلَّقُ بالإنفاق العام؛ حيث إنَّ مثل هذه الموضوعات يلقى اهتمامًا واسعًا بين الأوساط العلميَّة والعمليَّة على حدٍّ سواءٍ، حيث إنَّ مقصدنا منها هو تحقيق المساواة بين أفراد المجتمع، وترسيخ مبدأ العدالة الاجتماعيَّة في كافَّة مؤسَّسات الدولة، ومثلُ هذه الدراسة لو أُخِذَتْ هي وأخواتها بعين الاعتبار لأحدثت نجاحًا باهرًا في المجتمع؛ لذا تمثَّلت دراستنا في التركيز على تحقيق العدالة الاجتماعيَّة وتجلية حقوق المواطنين وكيفيَّة تحصيلها من قِبَلِ السُّلطات المعنيَّة.

ثانيًا: مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلةُ البحث في عدة تساؤلاتٍ أساسيَّةٍ، تحتاج إلى إجاباتٍ وتتركَّز حول مدى استجابة الإنفاق العام لاحتياجات المجتمع؟ وما هي المبادئُ والمعاييرُ التي يجب الاسترشادُ بها عند تقدير مستوى وتركيب الإنفاق العام؟ ثم كيفيَّة تمويل هذا الإنفاق؟ وما هي الآثارُ الناجمةُ عن برامج الاستثمار الحكومي؟ ثم أيُّ الفئات المجتمعيَّة التي تستفيد من مختلف عناصر هذه البرامج؟ وكيف يمكن تحسينُ تخصيص الإنفاق العام؟ وما هو تأثيرُ تقليص الإنفاق العام على حجم الاستثمار؟ وما آثارُ ذلك على التنمية؟ وما هو مدى العدالة في الإيرادات والنفقات؟ وأخيرًا، ما هو مدى المساواة في الأعباء؟

ثالثًا: منهج الدراسة:

سنعتمد في دراستنا حول دور الإنفاق العام في تحقيق العدالة الاجتماعيَّة على المنهج التحليليِّ المقارن، وذلك بالرجوع إلى تجارب الدول التي أسهم إنفاقُها العامُّ في تحقيق العدالة الاجتماعيَّة بين أفرادها، ممَّا ساعد على التنمية فيها، والنظر في إمكانيَّة تحقيق ذلك في العراق من عدمه، كما سنعتمدُ أيضًا على المنهج الاستقرائي، وذلك بالرجوع للعديد من المصادر والإحصاءات والتقارير الحُكُوميَّة المختلفة الصادرة عن المُؤَسَّسات العراقيَّة المختلفة، ووزارتَيْ الاقتصاد والتَّخطيط والتجارة والصناعة وغيرها، من أجل استقراء واقع هذه البيانات والاستعانة بها في معالجة إشكاليَّة هذا البحث.

رابعًا: أهداف الدراسة:

١. محاولة معرفة ماهيَّة الإنفاق العام والعدالة الاجتماعيَّة.
٢. محاولة معرفة كيفيَّة تحقيق العدالة الاجتماعيَّة بين المجتمع.
٣. فهم الغاية من العدالة الاجتماعيَّة في هذا المجال.
٤. هدفت الدراسة إلى أنَّ تحقيق العدالة الاجتماعيَّة يكون بين جميع أفراد المجتمع أو بين فئةٍ دون أُخرى.

خامسًا: خطَّة الدراسة:

ترتيبًا على ما تقدَّم، فقد قسَّمنا خطَّةَ هذه الدراسة إلى مبحثين، وذلك على النحو الآتي:

المبحث الأوَّل: مفهوم الإنفاق العامِّ والعدالة الاجتماعيَّة، وفيه ثلاثةُ مطالبَ:

المطلب الأوَّل: تعاريف الإنفاق العامِّ والعدالة الاجتماعية.

المطلب الثاني: عناصر الإنفاق العامِّ والعدالة الاجتماعيَّة.

المطلب الثالث: أهميَّة توزيع الدَّخْل القومي ومراحلُهُ.

المبحث الثاني: كيفيَّة توزيع الدَّخْل القومي في الإنفاق العام ودوره في تحقيق العدالة الاجتماعيَّة، وفيه ثلاثة مطالبَ:

المطلب الأوَّل: طرق توزيع الدَّخْل القومي بين الأفراد والمجتمع.

المطلب الثاني: عدالة توزيع الدَّخْل القومي بين الأفراد والمجتمع.

المطلب الثالث: الإنفاق العام وآليَّة تحقيق العدالة الاجتماعيَّة.

المبحث الأوَّل

مفهوم الإنفاق العام والعدالة الاجتماعيَّة

لا يكادُ يوجد للإنفاق العام تعريفٌ مُعيَّنٌ واحدٌ، حيث اختلفت الآراءُ في عديدٍ من الدول العربيَّة والأجنبيَّة على تحديد عنوانٍ أو تحديد تعريفٍ معيَّنٍ على هذا العنوان، فأثمر اختلافُهم عدداً كبيراً من التعاريف في هذا النطاق، ولكنَّهم جميعًا يعلمون أنَّ الإنفاقَ العام هو مبلغٌ معيَّنٌ نقديٌّ يُدفَع من قبل الدولة أو الأشخاص المعنويَّة التابعة لها بهدف تحقيق المنفعة العامَّة[٣]، حيث تقوم بصرفها السُّلطَة المعنيَّة من الحكومة والجماعات المحليَّة من أجل تحقيق العدالة بين الناس والمجتمع، وسنتناول في هذا المبحث مفهوم الإنفاق العام والعدالة الاجتماعيَّة بشيءٍ من التفصيل.

فللإنفاق العام أهميَّةٌ واسعةٌ في حياة المجتمع، ولهذه الأهميَّة اختلفت تعاريفُهُم اختلافًا بيِّنًا، وسنجلِّي في هذا المبحث هذا الأمرَ، حيث إنَّ العلماء عرَّفوا الماليَّة العامَّة النفقة العامَّة بأنها مبلغٌ من النقود تخرج من ذمَّة شخصٍ عامٍّ بهدف تحقيق المنفعة العامَّة، وأي نفقة غير نقديَّةٍ لا تعتبر منفعةً عامَّةً كما كانت الدولة تتبعها سابقًا.

ولذا فإنَّنا سنفصِّلُ القولَ هنا – على ما اقتضته طبيعةُ التقسيم – في ثلاثة مطالب، كالآتي:

المطلب الأوَّل: تعاريف الإنفاق العامِّ والعدالة الاجتماعية.

المطلب الثاني: عناصر الإنفاق العامِّ والعدالة الاجتماعيَّة.

المطلب الثالث: أهميَّة توزيع الدَّخْل القومي ومراحلُهُ.

---

[٣] أحمد، خلف حسين الدخيل، الماليَّة العامَّة من منظور قانوني، الطبعة الأولى، المُؤَسَّسة الحديثة للكتاب، بيروت، ٢٠١٩، ص١٣.

المطلب الأوَّل: تعاريف الإنفاق العام والعدالة الاجتماعيَّة

أولًا: تعريف الإنفاق العام:

١. **الإنفاق العامُّ اصطلاحًا:** هي المصروفاتُ الثابتةُ للمُؤَسَّسة في الدولة، وهو ما تنفقه الدولةُ والسُّلطاتُ العموميَّةُ الأخرى في مختلف حقول النشاط الإنساني، ويُصرَف من موازنة الدولة العامَّة والموازنات المُلحقة وحسابات الخزينة الخاصَّة وموازنات الهيئات المحليَّة، وازدياد نشاط الدولة وتدخُّلها في جميع المبادين الاجتماعيَّة والاقتصاديَّة والثقافيَّة في حياة المجتمع دفعَ الشخصَ العامَّ دفعًا لإشباع الحاجات العامَّة، وأصبح تعريفُ الإنفاق العامِّ من أهمِّ المصطلحات الشائعة للنفقة العامَّة التي تسعى لإنجاح وتحقيق هدف المجتمع، كما جاء في عديدٍ من الكتب بعضُ التعريفات الأخرى، منها: أنَّه يُقصدُ به المبالغ النقديَّة التي تقوم بإنفاقها الجهاتُ الحُكُوميَّةُ بغرض تحقيق منفعةٍ عامَّةٍ، والمبالغ تخرج من قبل خزينة الدولة بواسطة إرادتها ومُؤَسَّساتها وهيئاتها ووزارتها المختلفة لإشباع الحاجات العامَّة[٤].

فالإنفاق العام: مبلغٌ من النقود تُنفقه الدولةُ لغرض تحقيق الصالح العامِّ ونفعه، كما يُعرَّف بأنَّه مبلغٌ نقديٌّ يقوم بتنفيذه شخصٌ عامٌّ بهدف نجاح المنفعة العامَّة، ويُعرَّف أيضًا بأنَّه يُمثَّل بجميع المدفوعات والمشترياَت التي تقوم بها الجهاتُ الحُكُوميَّةُ المختلفةُ، إذ تشمل المدفوعاتِ والمشترياتِ التي لا يستطيع القطاعُ الخاصُّ توفيرها، ولكنَّها مهمَّةٌ للصالح العام ككلٍّ، ومن أمثلتها: الإنفاق العام على الدفاع، والبنية التحتيَّة، وقطاع الصحَّة والتعليم، والرعاية الاجتماعيَّة، كما ينطبق عليه تسميةٌ أخرى، وهي: مبالغ نقديَّة تخرج من الذمَّة الماليَّة للدولة لإحدى المُؤَسَّسات العامَّة بهدف إشباع الحاجات العامَّة[٥].

كما اختلفت الآراءُ من دولةٍ إلى أُخرى، حيثُ جاء في إقليم كردستان العراق اعتبارُ النفقة العامَّة في الآونة الأخيرة في هذا الإقليم بشكلٍ ناجحٍ ضمنيًّا؛ لأنَّ الإقليم لم يكن مستقلًّا بشكلٍ مطلقٍ بالماليَّة، وهذا يعني أنَّه كان معتمداً على الحكومة المركزيَّة، أمَّا من ناحية النفع العام فالإقليم مطلقُ اليَدِ بشكلٍ واسعٍ من قِبَل الحكومة المركزيَّة؛ لأنَّ هذا البلد لم يكن مستقلًّا بسبب الحروب من كلِّ

---

[٤] محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامَّة، الطبعة ٤، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٥، ص ٢٦٠.

[٥] زينب جبار عبد الحسين، الدعمي، إنتاجيَّة الإنفاق العام في العراق وإشكاليَّة التفاوت الزمني خلال السنة الماليَّة، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، ٢٠١٨، ص٨.

الجهات، والاقتصادُ في العصر الحديث ينجح تدريجيًّا في الإقليم والعراق؛ لأنَّ العمل فيهما منتجٌ، ودائمًا ما يكون في أولى الدول العربيَّة والإقليميَّة في المنطقة، وبحسب الإنتاج الاقتصادي تكون هناك منتجاتٌ صناعيَّةٌ وزراعيَّةٌ كثيرةٌ، ولكن أصبح الإقليمُ متميِّزًا عن الإقليم المركزيِّ بكثيرٍ من الأشياء في البناء والإنتاج، وأصبحت الحكومةُ الإقليميَّةُ آخذةً هذه المسألة على عاتقها بشكلٍ دائمٍ من أجل عيش المجتمع بشكلٍ جيِّدٍ، والقيام بالإنفاق العامِّ من أجل تحقيق الجوانب الاقتصاديَّة، والعمل في التنمية الاجتماعيَّة، ورفع مستوى المعيشة للأفراد، كما قامت الحكومةُ بالقيام بدورها لإحراز نتيجةٍ جيِّدة للدولة في كافَّة الأصعدة، وكان لا بُدَّ لها من أجل القيام بذلك من الحصول على ما يلزمها من الموارد الاقتصاديَّة التي تعدَّدت مصادرُها في العصر الحديث وتنوَّعت أساليبُها واختلفت طبيعتُها تبعًا لنوع الخدمة التي تُقدِّمها والهدف منها[٦]، حيث إنَّ الإنفاق العامَّ بما يوفِّره من مزايا قد يؤدِّي إلى الإخلال بمبدأ العدالة والمساواة بين الأفراد في الاستفادة من نفقات الدولة، كما أنَّ النفقات العامَّة تعدُّ أداةً فاعلةً تستخدمها الدولةُ لتسيير الإدارات العامَّة وإشباع الحاجات العامَّة[٧].

٢. **التعريف الحديث للنَّفقات العامَّة:** كان لظهور الكساد العظيم في ثلاثينيَّات القرن الماضي وفشل النظريَّة التقليديَّة التي كانت تؤكد أنَّ الاقتصاد قادرٌ على تحقيق توازنه من تلقاء نفسه، أنْ أدَّى ذلك إلى ظهور نظريَّاتٍ حديثةٍ بديلةٍ لتحقيق هذا التوازن بأسلوبٍ اقتصاديٍّ عمليٍّ، حيثُ أكَّد (جون مينارد كينز) على أنَّ سببَ هذا الكساد هو انخفاضُ مُعدَّلِ الطلب الكُلِّي، وهذا يعني وجوبَ تدخُّل الدولة بالإنفاق العام من أجل تنشيط حجم الطلب الكُلِّي وذلك بزيادة معدَّل الاستثمار القومي الذي يؤدِّي إلى زيادة الطلب على العمالة، وبالتالي انخفاض معدَّل البطالة في مصر بشكلٍ خاصٍّ والدول العربيَّة بشكلٍ عامٍّ، واتجاه الاقتصاد نحو تحقيق التشغيل الكامل.

٣. **تعريف الإنفاق العام قانونيًّا:** هي عبارةٌ عن مبلغٍ من النقود تستخدمه الدولةُ أو أيُّ شخصٍ من أشخاص القانون العام في سبيل تحقيق المنافع العامَّة، وعُرِّف أيضًا بأنَّه: كمٌّ قابلٌ للتقويم النقدي يأمر بإنفاقه شخصٌ من أشخاص القانون العام إشباعًا للحاجات العامَّة، والنفقة العامَّة بمنزلة مبلغٍ نقديٍّ يقوم

---

[٦] أمين محمد سعيد، الإدريسي، الدور التمويلي لضريبة العقار في إقليم كردستان العراق، المدَّة من ١٩٩٣حتى ٢٠٠٢، بحث منشور، كلية الاقتصاد، جامعة الموصل، ٢٠٠٧، ص١٣٠.

[٧] محسن، إبراهيم أحمد، تحليل تطور هيكل النفقات العامَّة في العراق للمُدَّة ٢٠٠٣– ٢٠١٧، المجلة العلميَّة لجامعة جيهان، المجلد ٣، العدد٢، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة التنمية البشريَّة، السليمانيَّة، ٢٠١٩، ص١١٦.

بإنفاقه شخصٌ بقصد تحقيق منفعةٍ عامَّةٍ، والنفقة هي مبلغٌ نقديٌّ يخرج من الذمَّة الماليَّة لشخصٍ معنويٍّ عامٍّ بهدف إشباع الحاجات العامَّة[٨].

٤. **تعريف الإنفاق العام من الناحية الاقتصاديَّة:** يُقصد بالتقسيم الاقتصادي تلك النفقاتُ العامَّةُ التي تُحقِّق زيادةً مقصودةً في الناتج القومي الإجمالي، وإن كان هناك جزءٌ من نفقاتٍ لا تحقِّق زيادةً في الناتج، ولكنها تحقق نفس الأهداف، بل أكثر أهميَّةً من ذلك، حيث إنَّ التقسيم الاقتصاديَّ من أهمِّ مجالات الإنفاق العام حرصاً على المنفعة العامَّة.

وحيث تشمل كافَّةَ النفقات التي يكون الهدفُ منها اقتصاديًّا سواء تعلَّقت بالإعانات المقدَّمة للمشروعات الاقتصاديَّة العامَّة أم للمشروعات الاقتصاديَّة الخاصَّة، وبغضِّ النظر عن كون غايتها مواجهةَ أزمةٍ اقتصاديَّةٍ تمرُّ بها تلك المشروعات[٩].

رأي الباحث في تعريف الإنفاق العام: يرى الباحثُ أنَّه مبلغٌ نقديٌّ يخرج من الذمَّة الماليَّة لشخصٍ معنويٍّ عامٍّ بقصد إشباع حاجةٍ عامَّةٍ، كما يرى أنَّ استخدامَ النقود في الإنفاق من قِبَلِ الدولة يُسَهِّلُ من عمليَّات الرقابة بصورها المتعدِّدة على النفقات العامَّة، كما يرى أنَّ الإنفاق العامَ النقديَّ يُحسِّن من استخدام وتوجيه النفقات العامَّة بناءً على الضوابط والقواعد التي تُحقِّقُ المصلحة العامَّة.

ثانيًا: تعريف العدالة الاجتماعيَّة:

١. **تعريف العدالة الاجتماعيَّة اصطلاحاً:** من حقِّ جميع الأفراد في المجتمع أن يَحْصُلُوا على الخِدْمات بطرقٍ متساويةٍ، ولا بُدَّ من تبادل هذه الخِدْمات لدى الجميع، ويُوفِّرُ النظامُ الاجتماعيُّ العامُّ لكلِّ عضوٍ في المجتمع نفسَ الحقوق الأساسيَّة ونفسَ الفرص والمنافع، وبالتالي يجب أن يكون لكلِّ أفراد المجتمع نفسُ الحقوق الأساسيَّة والحماية والفرص والالتزامات والواجبات والمصالح الاجتماعيَّة، وللعدالة الاجتماعيَّة صورٌ متعدِّدةٌ باعتبارها رجعيَّةً معياريَّةً لكافَّة القيم الإنسانيَّة، كما يحصل كلُّ الأفراد في ظلِّها على فرصٍ متساويةٍ وفعليَّة، حيث إنَّ الطريق الصحيح للاستقرار المجتمعي وتحقيق التعايش السِّلمي بين أفراد المجتمع يتطلَّب خلق الظروف الاجتماعيَّة والاقتصاديَّة والسياسيَّة المناسبة التي تعزِّز أُسُسَ العقد بين المواطنين والنظام الحاكم، فقد بات

---

[٨] أعمر يحياوي، مساهمة في دراسة الماليَّة العامَّة للنظريَّة العامَّة وفقًا للتطوُّرات الراهنة، دار هومة، ٢٠١٠، ص٨.

[٩] سوزي عدلي ناشد، الماليَّة العامَّة، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقيَّة، بيروت، لبنان، ٢٠٠٦، ص٣٩.

متعارفًا عليه في الوقت الراهن وجود عقدٍ اجتماعيٍّ يرتبط من جهةٍ وحكومتهم من الجهة الأخرى، ثمَّ جاء مؤلفٌ آخرُ ليقولَ رأيَه في هذا التعريف بأنه تعاونُ الأفراد في مجتمعٍ متَّحدٍ يحصل فيه كلُّ عضوٍ على فرصةٍ متساويةٍ وفعليَّةٍ لكي ينمو ويتعلَّم لأقصى ما تنتجه له قدراته رعايةً لحقوق المجتمع والأفراد، وإعطاء كلِّ فردٍ في المجتمع ما يستحقُّه من مستحقَّاتٍ، والتوزيع العادل للثروات بين الناس، والمساواة في الفرص، وتوفير الحاجات الرئيسَةِ بشكلٍ عادلٍ، واحترام حقوق الإنسان المعنويَّة والماديَّة[١٠].

٢. **تعريف العدالة الاجتماعيَّة بشكلٍ عامٍّ:** إنَّ للعدالة سيادةً على غيرها من المفاهيم المقاربة كالحريَّة والمساواة؛ ذلك أنَّها لا تقف عند حدٍّ معيَّنٍ، فقد يطالب الناسُ بمزيدٍ من الحريَّة، وفجأةً يضطرُّون إلى التوقُّف عند حدٍّ معيَّنٍ حتى لا تنقلب الحريَّةُ إلى نقيضها، إلا أنهم لا يستطيعون التوقُّف عن محاولة أن يكونوا عادلين، ولا يستطيع أيُّ مجتمعٍ أن يصل إلى درجة الإشباع في تحقيق العدل؛ لأنه يوجد حدٌّ نهائيٌّ للعدالة، فالعدالة بهذا المعنى هي الحيِّزُ العامُّ الذي يستطيع تنظيمَ العلاقة بين مفهوم الحريَّة والمساواة، إذ يكفل الموازنةَ بين الطرفين، ومع ذلك فإنَّ الظلم رافق وجودَ الإنسان منذ بدايته[١١].

٣. **تعريف العدالة الاجتماعيَّة دستوريًّا وقانونيًّا:**

أ- **تعريف العدالة الاجتماعيَّة دستوريًّا:** لا شكَّ أنَّ دستور الدولة له أثرٌ كبيرٌ في تحقيق العدالة الاجتماعيَّة بين مواطنيها من خلال ما يضَعُهُ من تنظيماتٍ للحقوق والحريَّات، خاصَّةً في الدول التي تحترم نصوصَ الدستور باعتباره أعلى قوانين الدولة وتقوم بتطبيقها تطبيقًا فعليًّا، كما نعلم أنَّ الدستور أساسُ الدولة، وجميع تشريعاته يجب تطبيقُها على جميع أفراد المجتمع، وهذا يعني أنَّ تطبيقه يجبُ أن يكون على أساس نجاح العدالة الاجتماعيَّة، وأنَّ هذه العدالة هي عمودُ الدولة، وتكون الدولةُ في هذه الحالة مراعيةً جميعَ فئات المجتمع، ولا يجوز تمييزُهُ بين أفراد الشَّعب العام.

---

[١٠] نوال، زغينة، العدالة الاجتماعيَّة وتمثل قيم المواطنة كمسببات لحركيَّة الهجرة غير الشرعيَّة ضمن الرباط الاجتماعي في المجتمع الجزائري، مجلة العلوم الاجتماعيَّة والإنسانيَّة، جامعة باتنة، المجلد ١٠ العدد ٢، ٢٠٢١، ص٣١٧.

[١١] محمد علي، الطائي، العدالة الاجتماعيَّة في حكم علاقات العمل، دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه، جامعة النهرين، كلية الحقوق، ٢٠١٢، ص٥.

حيث جاء الدستورُ المصريُّ في مادَّته الثامنة لينصَّ على: "يقوم المجتمعُ على التضامن الاجتماعي، وتلتزم الدولةُ بتحقيق العدالة الاجتماعيَّة وتوفير سُبُل التكافل بما يضمن الحياة الكريمة لجميع المواطنين على النحو الذي ينظِّمه القانون[١٢].

وجاءت المادة التاسعة منه لتُلزِمَ الدولةَ بتحقيق تكافؤ الفُرَصِ بين جميع المواطنين دون تمييزٍ، ونصَّت المادة ١٧ من الدستور ذاتِه على أنَّه: تكفلُ الدولةُ توفيرَ خِدْمات التأمين الاجتماعي، ولكلِّ مواطنٍ لا يتمتَّع بنظام التأمين الاجتماعي الحقُّ في الضمان بما يضمن له حياةً كريمةً إذا لم يكن قادراً على إعالة نفسه وأُسرته وفي حالات العجز عن العمل والشيخوخة والبطالة[١٣].

وقد ذكر الدستورُ العراقيُّ العدالةَ الاجتماعيَّةَ في الفقرة الأولى من المادة ٣٠ حيثُ نصَّ على أنَّه: تكفل الدولةُ للفرد والأُسرة وبخاصَّةٍ الطفل والمرأة الضمانَ الاجتماعيَّ والصحيَّ والمقوِّمات الأساسيَّة للعيش في حياةٍ حرَّةٍ كريمةٍ تؤمِّن لهم الدَّخْلَ المناسبَ والسكنَ الملائم[١٤].

وقد رأينا أنَّ كِلا الدستورَيْن أكَّدا على أنَّ العدالة الاجتماعيَّة من حقِّ الفرد والمجتمع، ويجبُ على الدولة والجهات السياسيَّة والسُّلطات تطبيقُ هذا الدستور؛ لأنَّه من حقِّ المجتمع، ولا يمكن أن يتخلَّوا عن الدستور وعليهم تطبيقه بشكلٍ واضحٍ وبعدالةٍ ومساواةٍ، وتطبيقُ القوانين الدستوريَّة يعني نجاحَ المجتمع وعيش الأفراد حياةً كريمةً وسعيدةً مؤمَّنةً حياته في بلده.

ب- **تعريف العدالة الاجتماعيَّة قانونيًّا:** إنَّ سيادة القانون هي أساسٌ في تطبيق العدالة، بحيث يقف كلُّ الناس أمامه ويخضعون لأحكامه، لا فرقَ بين فردٍ وآخر، يُطبَّق على الكبير والصغير، وعلى المسؤول وغير المسؤول، فالقانونُ يصدر عن السُّلطَة التشريعيَّة المختصَّة، فهو يتجلَّى بمجموعة القواعد القانونيَّة التي تفرض على الناس بُغية تحقيق النظام في المجتمع وعلاقات الأفراد فيه، ولغرض تحديد سُبُل سيرهم وسلوكيَّاتهم ويسهر على تطبيق القانون القضاةُ، فهم يحملون رسالةً مهمَّةً في إقامة العدل بين الناس فيما يتعلَّق بحياتهم وأموالهم وأحوالهم

---

[١٢] الدستور المصري المُعدَّل ٢٠١٩، الباب الثاني، المقوِّمات الأساسيَّة للمجتمع، الفصل الأوَّل، المقوِّمات الاجتماعيَّة، المادة الثامنة.

[١٣] الدستور نفسه، المادة ١٧.

[١٤] الدستور العراقي ٢٠٠٥، الباب الثاني، الحقوق والحريَّات، الفصل الأوَّل، الحقوق، الفرع الثاني، الحقوق الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة والثقافيَّة، المادة ٣٠، الفقرة أولًا.

الشخصيَّة، حيث إنَّه يعتبر العدالة القانونيَّة إن تمَّ اتباعها بناءً على قواعدها المُرساة في المجتمع، ويمكن أن يَتْبع اعتماد مفهوم العدالة الاجتماعيَّة مزاوجةً قانونيَّةً إلى ما يعرف بشريعة حمورابي، وهي أُولى الأمثلة المعروفة لقيام الحاكم بصياغة عددٍ من القوانين بطريقةٍ يسهل فهمُها من قِبَل الناس[١٥].

حيث إنَّ القانون أساسُ نجاح الدولة وتحقيق المساواة والعدالة في المجتمع، ولا بُدَّ من تطبيقه للجميع، وتعدُّ العدالةُ الاجتماعيَّةُ مسألةً نسبيَّةً يجب على وليِّ الأمر بمقتضاها أن يُحقِّق الأمنَ للمجتمع بجميع فئاته وفي شتَّى النَّواحي الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة والسياسيَّة، وذلك بالوسيلة التي يُجيزُها الدستورُ والقانون، ويجب أن تكون نسبةُ العدالة في مجال البحث بما يحقق العدالة الاجتماعيَّة لمجتمعٍ ما قد لا يحققه في فترةٍ لمجتمع آخرَ، كما أنَّ ما يحقق العدالة الاجتماعيَّة في فترةٍ زمنيَّةٍ معيَّنةٍ قد لا يُحقِّقُهُ في فترةٍ زمنيَّةٍ أخرى، ومن ثمَّ فإنَّ العدالة الاجتماعيَّة تعدُّ مسألةً نسبيَّةً ومتغيِّرةً بتغيُّر الزمان والمكان[١٦].

٤. **تعريف العدالة الاجتماعيَّة من الناحية الاقتصاديَّة:** إنَّ هناك ارتباطًا قويًّا بين مفهوم العدالة الاجتماعيَّة والمستوى الذي يمكن أن تبلغه في الواقع وبين طبيعة النظام الاقتصاديِّ والاجتماعيِّ القائم، ومن المُرَجَّح أنَّ إضفاءَ صفة الاجتماعيَّة على العدالة يرجعُ إلى فكرة الضرورة بين العدالة والنُّظُم الاجتماعيَّة، ويبرز هذا الارتباطُ من خلال أهميَّة هذه العدالة في نمط الملكيَّة، ووسائل الإنتاج السائد، وما يتَّسم به النظامُ من منافسةٍ أو احتكارٍ في الحياة الاقتصاديَّة، وفي النظام الرأسمالي السائد في معظم المجتمعات المعاصرة، وهي تشمل العملَ والتعليمَ والصحَّةَ والمأكلَ والزواجَ وتكوينَ الأسرة، وتسمَّى هذه الحقوقُ بالجيل الثاني من الحقوق[١٧].

---

[١٥] ديانا عبد الحسن عبد الله محمد، وآخرون، العدالة الاجتماعيَّة معوقاتها وسبل تحقيقها في المجتمع العراقي، مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانيَّة، المجلد ٢٧، العدد، ٥، ٢٠١٩، ص٤٢٣.

[١٦]، محمد فوزي، نويجي، الحماية الدستوريَّة للعدالة الاجتماعيَّة، دار مصر للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى،٢٠٢٠ ص١٤.

[١٧] إبراهيم، العيسوي، العدالة الاجتماعيَّة والنماذج التنمويَّة مع اهتمامٍ خاصٍّ بحالة مصر وثورتها، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات الطبعة الأولى، ٢٠١٤، ص١١٧.

ويرى الباحثُ أنَّه لا بُدَّ أن يكون له رأيٌ في كلِّ فقرةٍ، حيث إنَّ العدالة الاجتماعيَّة هي تطبيقُ العدالة والمساواة بين الأفراد دون تمييزٍ بين فردٍ وآخَر، وهذا يجعل القانون جميلًا، وتطبيقه أجمل في الدولة باعتباره لا يفرق بين الكبير والصغير ولا بين الفقير والغني، ولا بين أبناء الشعب مهما كانت فئاتُهم دون تفرقةٍ بين المسؤول والفرد من أفراد الشعب، حيث يتمُّ العيشُ في الدولة عيشةً هنيئةً مريحةً، ويتمُّ الاستمتاعُ فيها بحياةٍ كريمةٍ.

المطلب الثاني: عناصر الإنفاق العام والعدالة الاجتماعيَّة

لا ريبَ أنَّ عناصرَ الإنفاق العام هو من إيرادات البلد ونجاحه، وعلى أساس هذا النجاح يتمُّ نجاحُ البلد وتطوُّر الشعب، ومن ناحية النضج يكون أوعى بشكلٍ واسعٍ، وهذا يؤدِّي إلى إبراز عدم الفقريَّة في دَخْل البلد والشعب، ومن ثمَّ يكون نجاحُ هذه الدولة، وعلى البلاد العربيَّة الأخذ بنظر الاعتبار لتطوير هذه العناصر والتقسيمات وتوفير خدماتٍ للشعب والنفقات للبلد من أجل إنجاحها[١٨].

أولًا: عناصر الإنفاق العام:

١. **الإنفاق العام مبلغٌ نقديٌّ:** إنَّ العنصرَ الأساسَ هو استخدامُ مبلغٍ من النقود الذي يمثل الثَّمَنَ لاحتياجات الدولة من سلعٍ وخِدْماتٍ أساسيَّةٍ لتأمين سير المرافق العامَّة وثمنها لرؤوس الإنتاجيَّة التي هي بحاجةٍ إليها لتنفيذ المشروعات الاستثماريَّة التي تتولَّى أمرَ تنفيذها، ولكي توجد نفقةٌ لا بُدَّ من استعمال مبلغٍ من النقود ثمنًا لشراء المواد والأدوات والخِدْمات لسداد الحاجات العامَّة، وهذا ما يميِّز النفقات العامَّة في الدول الحديثة عن غيرها من الوسائل التي استعملتها الدولُ فيما مضى، كالحصول على ما يلزمها من موادَّ بدون ثمنٍ، أو إرغام الأفراد على العمل بدون أجرٍ، وما يُميِّزه أيضًا عن بعض الوسائل التي لا تزال مُتَّبعةً إلى اليوم في بعض الدول ولكنَّها في طريقها إلى الزوال بالتدرُّج، كالميزات العينيَّة، مثل السكن المجَّاني، أو ميزات السماح للموظَّفين من تحصيل أجورهم من الأفراد مباشرةً مقابل الخِدْمات التي يؤدُّونها[١٩]، وهذه الفقرة تطرَّقتْ إلى عددٍ من الاتجاهات، منها:

أ- انتقالُ الاقتصاد من مرحلة اقتصاد المُقايضة إلى مرحلة الاقتصاد النقدي، ممَّا استوجب أن يكون التعامل بالنقود.

ب- يحتاج الإنفاقُ العامُّ من أجل ضمان تنفيذه وتوجيهه نحو الأهداف التي خُصِّص لها إلى أنواعٍ مختلفةٍ من الرقابة البرلمانيَّة والإداريَّة، وهذه الرقابة يسهل إجراؤها إذا كان الإنفاقُ العامُّ على

---

[١٨] إسماعيل، نامق حسين، العدالة وأثرها في القاعدة القانونيَّة، دراسة مقارنة بالشريعة الإسلاميَّة، رسالة ماجستير، جامعة السليمانيَّة، كلية القانون، ٢٠٠٨، ص ٤٠.

[١٩] طاهر الجنابي، علم الماليَّة العامَّة والتشريع المالي، المكتبة القانونيَّة، الطبعة الأولى، بغداد، ٢٠١٨، ص١٦.

شكلٍ نقديٍّ، تحقيقاً للمساواة من النفقات العامَّة، وتحمُّل الأعباء العامَّة، بالإضافة إلى صعوبة الإجراءات الرقابيَّة على الإنفاق العام[٢٠].

ت- يُثير الإنفاقُ العامُّ العينيُّ الكثيرَ من المُشكلات، منها: كيفيَّة تقديره، والتهاون فيه، وعدم الدقَّة من قبل السُّلطات الحُكُوميَّة، وإفساح المجال للسُّلطات الحُكُوميَّة لمحاباة بعض الأفراد على حساب البعض الآخر.

ث- يؤدِّي الأخذُ بالإنفاق العام العينيِّ للإخلال بمبدأ المساواة بين الأفراد في تحمُّل الأعباء العامَّة؛ ذلك أنَّ الدولة بفرض أنَّها حقَّقت المساواة بين الأفراد في جباية الضرائب فإنَّها لا تلبث أن تُحابي بعضَهم بمنحهم مزايا عينيَّةً، ممَّا يؤدِّي إلى تخفيض عبء الضرائب.

٢. **الإنفاق العام يُدفَع بواسطة شخصٍ عام:** فالهيئاتُ العامَّة هي الأشخاصُ الاعتباريَّةُ العامَّةُ، وعلى رأسها الدولة، ثم الإقليم، ثم المحافظة، ثم المدينة، والهيئاتُ العامَّة والمُؤَسَّساتُ ذات الشخصيَّة الاعتباريَّة كالجامعات، وهو جهازٌ عامٌّ يتمتَّع بشخصيَّةٍ اعتباريَّةٍ عامَّةٍ وذمَّةٍ عامَّةٍ ماليَّةٍ مستقلة، وعلى ذلك لا تُعَدُّ نفقةً عامَّةً المبالغُ التي ينفقها الأفرادُ مباشرةً تبرعاً منهم لبناء مشفًى أو مدرسةٍ مثلًا؛ لأنها لم تخرج من ذمَّة شخصٍ عامٍّ، ولو أنها أُنفقت لتحقيق خدمةٍ عامَّة.

٣. **الإنفاق العام يهدف إلى إشباع حاجةٍ عامَّة:** لأنَّ المصدر الأساسيَّ للأموال المستعملة في النفقة العامَّة هو الضرائبُ، ولمَّا كان الأفرادُ متساوين أمام الضرائب فيجب أن يتساوَوْا أيضاً في النفع الناتج من الإنفاق العام، وذلك أن تكون النفقةُ سداداً لحاجةٍ عامَّة، وليست مصلحةً خاصَّةً، غير أنَّه يصعب في كثيرٍ من الأحيان معرفةُ ما إذا كانت هذه القاعدةُ مرضيةً أو لا، ويرجع ذلك لصعوبة تحديد الحاجة العامَّة تحديداً موضوعيًّا، كما نلاحظُ أنَّ الحاجات في هذه الفقرة على قسمين[٢١]:

أ- **الحاجات المستحَقَّة:** وهي تلك الحاجاتُ الحديثةُ، مثل إشباع حاجات السَّكن والنقل والتعليم، وتحديد نوعيَّة هذه الخِدْمات وأهميَّتها حسب المذهب الاقتصادي والسياسي السَّائد، إضافةً إلى ميول الدولة في الدَّخْل بشكلٍ متزايدٍ في الحياة الاجتماعيَّة والاقتصاديَّة[٢٢].

---

[٢٠] عبد المجيد، عبد المطلب، اقتصاديَّات الماليَّة العامَّة، الدار الجامعيَّة، القاهرة، ٢٠٠٥، ص٢٥١.

[٢١] شهاب، مجدي، أصول الاقتصاد العام الماليَّة العامَّة، الطبعة الأولى، الدار الجامعيَّة الجديدة، الإسكندريَّة، مصر، ٢٠٠٤، ص١٩٧.

[٢٢] سعود جايد مشكور العامري، مدخل معاصر في علم الماليَّة العامَّة، الطبعة الثانية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٢٠ص٢٥.

ب- **الحاجات الاجتماعيَّة:** عبارةٌ عن الحاجات الأساسيَّة التي ترتبط بقيام الدولة بأدائها، مثل إشباع حاجات الدفاع والأمن والقضاء والبنية التحتيَّة الأساسيَّة، ولا بُدَّ من التطرُّق إلى الفرق بين الحاجات العامَّة والحاجات الخاصَّة.

١. **الحاجات العامَّة:** يقوم القطاعُ العامُّ بتمويلها، ويتحصَّل عليها الفردُ دون أن يكون الدفعُ مباشراً، ينتفع بها بمستوى واحدٍ، وغيرها متفاوتٌ، فتزيد من كفاءته الإنتاجيَّة.

٢. **الحاجات الخاصَّة:** يكون إشباعُها بواسطة السُّوق، ويتمُّ تمويلُها عن طريق الخواصِّ والأفراد، وتخضعُ لمبدأ الاختيار أو التفصيل أو الاستثناء، ويتفاوت مقدارُ المنفعة بين المستهلكين لها حسبَ ما يدفعون لامتلاكها[٢٣].

ثانيًا: عناصر العدالة الاجتماعيَّة:

للعدالة الاجتماعيَّة عديدٌ من العناصر، منها ما يلي:

١. **الحماية:** ونعني بها الحمايةَ الاجتماعيَّةَ للجميع بالتساوي بالنسبة لما يكون لهم من الحقوق والميزات القانونيَّة، وبذات الكيفيَّة والقوة، مع الاعترافات بتكافؤ الفُرَص القانونيَّة لا المساواة الفعليَّة، ويجب أن تكون المساواةُ بين المجتمع، وهذه النقطة تنقسم إلى عديدٍ من التقسيمات:

أ- **المساواة أمام القانون:** بأن يصدر التشريعُ دون تمييزٍ بين شخصٍ وآخرَ أو وظيفةٍ وأخرى، ومن ذلك أن تكون العقوبةُ على الجريمة واحدةً بالنسبة للجميع مع جواز وضع حدٍّ أقصى للعقوبة لكي تترك للقاضي سلطةَ التقدير بالنسبة لحالة المُتَّهم، وانتشارُ المساواة بين أفراد المجتمع في الكثير من النواحي سواء الناحية القانونيَّة أو الشرعيَّة أو تولِّي المناصب تعود على أفراد المجتمع بكثيرٍ من الفوائد، على رأسها انتشار المحبَّة والأمل بين صفوف أبناء المجتمع، أمَّا عدم نشر المساواة فيؤدِّي إلى نشر الكراهية والفساد والظلم[٢٤].

---

[٢٣] أحمد، خلف حسين، مرجع سابق ص١٧.

[٢٤] بودير، مفيدة، قاعدة المساواة أمام خدمات المرافق العامَّة، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، ٢٠٢٠، ص٤١.

ب- **المساواة أمام القضاء:** وذلك بألا يميَّز الأفراد من حيث القضاء أو المحاكم، وذلك بإنشاء محاكمَ خاصَّةٍ لطوائفَ مُعيَّنةٍ لأسبابٍ غير مشروعةٍ، أو بأيِّ تمييزٍ آخر في التقاضي[٢٥].

ت- **المساواة في التَّوظيف:** ومعناه؛ عدم تمييز فئةٍ على أخرى أو أفرادٍ على أُخَر في نقل الوظائف إلا بتوافر ما يتطلَّب القانون من شروطٍ للصلاحية كالمؤهل الدراسي أو السنِّ أو الكفاية أو حُسن السَّير والسلوك أو المسابقة والاختبار.

ث- **المساواة في الضرائب والتكاليف:** بأن يؤدِّي كلُّ فردٍ الضرائب وفق مقدرته، أي مقدار ثروته أو دخله دون تمييزٍ، مع جواز إعفاء الثَّروات القليلة والدخول الصغيرة من الضرائب أو من قَدْرٍ منها، وجواز الإعفاء من حدٍّ مُعيَّنٍ من الضرائب نظير الأعباء العائليَّة المُحدَّدة في القانون.

٢. **الحريَّة:** كما نادى بها الفلاسفةُ والمفكرون والعلماءُ والكُتَّابُ الحديثون، وكما عرفَّتها إعلانات ووثائق وحقوق الإنسان والدساتير الحديثة، ليست مطلقةً ولكنها مقيَّدةٌ بقيودٍ سياسيَّةٍ أو اجتماعيَّةٍ أو اقتصاديَّةٍ تقضيها مصلحةُ الجماعة، وهي في الوقت ذاته تكفل عدمَ إساءة استعمال الحريَّة وإضرارها بالمصالح العامَّة أو بمصلحة الغير؛ ولذلك وجب على المُشَرِّع تنظيمُ الحريَّة في هذا الإطار وتلك الحدود والقيود دون الخروج عليها أو التوسُّع أو التضييق فيها، وإلا أساءَ إلى المجتمع وأساءَ إلى الحريَّة وإلى العدالة الاجتماعيَّة، والحريَّاتُ هي الضماناتُ للمنازعات التي نصَّ عليها الدستورُ لصالح الأفراد، ونَهْيُ السُّلطَة عن التعرُّض لها أو انتهاكها، ومن المهمِّ إدراكُ أنَّ حقوق الإنسان ينبغي أن لا تخضع للمقايضة، فإذا قويض الإنسانُ بالحريَّة فإنَّ هذه الحرية تفقد معناها إذا كان الإنسانُ محروماً من الأمان ومن الدَّخْل الكافي للوفاء بحاجته إلى الغذاء والرعاية الصحيَّة والمأوى اللائق.

وإنَّ للحرية صورتين، أُولاهما: الحريَّات المتَّصلة بمصالح الفرد الماديَّة، وثانيتهما: الحريَّات المتَّصلة بمصالح الفرد المعنويَّة:

أ- الحريَّات المتصلة بمصالح الفرد الماديَّة:

إنَّ للحريَّة المتَّصلة بمصالح الأفراد الماديَّة أهميَّةً كبيرةً، نشرحها ونذكر أنواعها على الشكل الآتي:

---

[٢٥] حماداش، تسعديت، المساواة أمام القضاء كقاعدةٍ أساسيَّةٍ لتحقيق المحاكمة العادلة، رسالة ماجستير، جامعة عبد الرحمن ميرة، ٢٠٢٠، ص٦.

١) **الحريَّة الشخصيَّة:** عدم جواز التنقُّل وعدم القبض على الفرد أو حبسِه أو عقابه إلَّا بالمقتضى الذي تتوافر فيه عدَّةُ كفالاتٍ، وهي تعدد حالات القبض والحبس وأسبابها وإجراءاتها بما في ذلك أن يكون هذا الإجراءُ بناءً على الأمر من السُّلطَة القضائيَّة ومعاقبة الموظَّفين أو الأفراد الذين يخالفون القانونَ في هذا الصدد، ومن هذا حريَّة عدم الإبعاد بالنسبة للمواطنين، بمعنى أنَّه لا يجوز إبعادُ مواطنٍ عن البلاد، ولا يمكن للعدالة الاجتماعيَّة أن تتحقَّق إلَّا من خلال احترام حقوق الإنسان والتمسُّك بها، والجديرُ بالذكر أنَّه إذا لم يتمَّ المحافظةُ على حقوق الإنسان فإنَّ ذلك سيؤثِّر بالسَّلب على العدالة الاجتماعيَّة، ويؤدِّي إلى غيابها[٢٦].

٢) **حريَّة الملك أو حق التملُّك:** هي قدرةُ كلِّ فردٍ على التملُّك، وهذه الحريَّة هي ثمرةُ النشاط الفردي وتقوم على حقٍّ أصيلٍ للفرد، وتعني أيضًا حقَّه في حريَّة الاستعمال والتصرُّف فيه، وإذا كان الفقهاءُ اليوم يميلون إلى اعتبارها وظيفةً اجتماعيَّةً فإنَّ ذلك يتَّسق وينصبُّ فقط على استعمال الملكيَّة في حدود النفع العام، ولا يحول دون الحقِّ الدستوري الأصيل في حريَّة التملُّك وحريَّة التصرُّف في الملك، ولهذه الحريَّة نزع الملكيَّة على أنَّ للمالك تعويضًا عادلًا للمُصادرة القانونيَّة.

٣) **حريَّة حُرمة السكن،** وذلك بعدم اقتحامه دون إذن صاحبِه، وهذه الحريَّة هي من نتائج الحريَّة الشخصيَّة، ويرد على هذه الحريَّة استثناءاتٌ، وهي حالات الاستغاثة، والتلبُّس بالجريمة، والتفتيش القضائي، والمبالغ الواجبة على الضمان في حرمة السَّكن تكون على عاتق الدولة.

٤) **حريَّة العمل والتجارة:** ومعناها أن يترك لكلِّ فردٍ حريَّةَ اختيار العمل الذي يباشره أو التجارة التي يُمارسها، وذلك مع وضع قيودٍ خاصَّةٍ للصلاحية، وشروطٍ معيَّنةٍ للمزاولة، وقيودٍ تتعلَّق بعدم الاحتكار والمنافسة غير المشروعة، كما أنَّ الاتجاه الحديث يرمي إلى تدخُّل الدولة لتنظيم العمل والتأمين الاجتماعي[٢٧].

---

[٢٦] وفاء بنت أحمد عياض الغامدي، مفهوم الحريَّة الشخصيَّة لدى طالبات جامعة أم القرى في ضوء المتغيِّرات المعاصرة، دراسة ميدانيَّة من منظور التربية الإسلاميَّة، المجلة التربويَّة، عدد يناير، جزء ٢– ٨١، ٢٠٢١، ص٣٨٧.

[٢٧] ماجدي عاطف، توجيهات الممارسة المهنيَّة للخدمة الاجتماعيَّة لإرساء دعائم العدالة الاجتماعيَّة في المجتمع المصرفي في ظلِّ الظروف الراهنة، مقالة المجلة المصريَّة للعلوم الإنسانيَّة، المعهد العالي للخدمة الاجتماعيَّة، العدد التاسع، الإسكندريَّة، ٢٠١١.

ب- الحريَّات المتَّصلة بمصالح الفرد المعنويَّة:

ذكرنا النوع الأوَّل من هذه الفقرة، وسنذكر الثانية بالطريقة نفسها مع ذكر الأنواع بشكلٍ واضح:

١) **حريَّة الرأي والاجتماع وتكوين الجمعيَّات:** وهي حريَّة الأفراد والجماعات في التعبير عن مشاعرهم وآرائهم سواءً أكان ذلك بطريقٍ من طرق النشر كالصحافة والتأليف والإذاعة وأمثالها أم بالطريق الاجتماعي كالمناقشة والخطابة أم بطريق تأليف الجمعيَّات، وعدم استعمال اللغات في غير الكتابات الرسميَّة، ولكنَّ هذه الحريَّات محدودةٌ بمستلزمات النظام العام، حيث يقوم باتخاذ الإجراءات القانونيَّة اللازمة من أجل تضامن فئات المجتمع المختلفة، ومن أجل تحمُّل الأعباء الناجمة عن المِحَن العامَّة[٢٨].

٢) **حريَّة التعليم وهي حريَّة الأفراد في طلب العلم وفي إعطائه:** وهذه الحريَّةُ خاضعةٌ للتنظيم بمعرفة الدولة تحقيقًا للصالح العام، فحريَّةُ التعليم مقيَّدةٌ بحقِّ الدولة في فرض التعليم الإلزامي بالنسبة لمن لم يبلغوا سنَّ الرُّشد، وحريَّةُ التعليم مقيَّدةٌ من ناحية الإشراف على التعليم، والتبعات والمسؤوليَّات التي تُلقيها الدولةُ بقوانينها على عاتقهم، والتي يجب أن يضطلعوا بها على الوجه الذي يُحقِّق الصالحَ العامَّ ولا يمسُّ بحقوق الغير من الضرائب والرسوم والتكاليف العامَّة.

٣. **وجوب توافر توازنٍ اجتماعي:** ويعني ذلك الالتزام بالعدل أثناء توزيع الثروات بين أبناء المجتمع الواحد، وذلك حتى يتمَّ حدوثُ توازنٍ بين الأفراد في مستوى معيشتهم بالشكل الذي يؤدِّي إلى التخلُّص من الفوارق بين الطبقات، ويمثِّلُ اهتماماً كبيراً حيث أكَّد على ضرورة التزام الأغنياء بأداء واجبهم تجاه الفقراء بالشكل الذي يقوم بعمليَّة التوازن الاجتماعي، ولا يتحقَّق ذلك إلا من خلال إعطاء الطبقات الفقيرة كافَّة حقوقها؛ وذلك لضمان العيش الكريم لها كغيرها من الطبقات الأخرى ومن أجل التوازن بين أفراد المجتمع[٢٩].

---

[٢٨] وليد محمد الشناوي، الأمن القانوني ومبادئ سَنِّ القانون الجيد، جامعة المنصورة، كلية الحقوق، مصر ٢٠٢٢، ص٢٦.

[٢٩] تم زيارة الموقع في الساعة الثامنة مساءً.www.almrsal.com العدالة الاجتماعيَّة والمعوقات، هاجر، آخر تحديث، ٢٠ يناير.

المطلب الثالث

أهمية توزيع الدخل القومي ومراحله

يحصلُ الإنسانُ على الدخل من العمل والملكيَّة، حيث نجد أنَّ أفراد المجتمع يحصلون على دخلٍ مقابل ما يقدِّمونه من عملٍ، ويسمَّى أجراً يوميًّا، وقد شغلت المساواة والعدالة جزءاً من تحليلات الاقتصاديِّين منذ أقدم العصور ولا سيَّما العدالة من حيث الدَّخل والثروة، فهذا الشكل من العدالة يتأثَّر بالملكيَّة وكذلك بعمليَّات السوق وبالتراتُب الطبقي الاجتماعي[٣٠].

أولاً: أهمية توزيع الدخل القومي:

١: الناحية النظريَّة: إذ هي ترتبط بالنظريَّة الاقتصاديَّة وبالتحليل الاقتصادي من عدَّة زوايا:

أ- ترجع أهميَّةُ قياس الدَّخْل القومي الحقيقي إلى أنَّ الدَّخْلَ الحقيقيَّ الذي يحصل عليه الأفرادُ في أيِّ مجتمعٍ يعكس درجة الرفاهية الاقتصاديَّة لهذا المجتمع، فكلَّما زاد الإنتاجُ أي الدخلُ في المجتمع زاد الاستهلاكُ، وهذا يعني ارتفاع مستوى المعيشة ودرجة الرفاهية الاقتصاديَّة.

ب- بمقارنة تقديرات الدَّخل القومي خلال عددٍ معيَّنٍ من السنوات يستطيع الباحثُ أن يُكَوِّنَ صورةً واضحةً عن كيفيَّة تطوُّر الاقتصاد القومي من حيث نموه وتدهوره، كذلك بمقارنة تقديرات الدَّخل القومي في عددٍ من الدول يستطيع المقارنةَ بين التقدُّم الاقتصادي والرفاهية ومستوى المعيشة وعدالة التوزيع في كلٍّ منها.

ت- تُستخدَم تقديراتُ الدَّخل القومي في معرفة كيفيَّة توزيع الناتج القومي على الأفراد الذين أسهموا في تحقيقه، وبذلك معرفة مدى عدالةِ توزيع الدَّخل القومي بصفةٍ عامَّةٍ، كما تُفيد تقديراتُ الدَّخل في تقدير متوسط إنتاجيَّة العامل، ويتمُّ ذلك بقسمة الناتج في كلِّ قاعٍ على عدد العاملين فيه، ومن القواعد الاقتصاديَّة الثانية أنَّ العامل يجب ألَّا يزيدَ بنسبةٍ أكبر من زيادة الإنتاجيَّة [٣١٣٢].

---

[٣٠] الأمم المتحدة، تقرير التجارة والتنمية، ٢٠١٢، ص ٣٩.

[٣١] خالد سعد زغلول حلمي، الاقتصاد السياسي، الكتاب الثاني، جامعة السادات، ٢٠١٥، ص١٩٠.

[٣٢] ميادة زيد الخير حرحوش، دور التوزيع الاجتماعي في تعزيز العدالة الاجتماعيَّة، بحث استطلاعي لآراء عيِّنة من زبائن بعض المراكز الصحيَّة في محافظة نينوى الموصل، مجلة تكريت للعلوم الإداريَّة والاقتصاديَّة، المجلد ١٨، العدد ٥٧، الجزء الثاني، ٢٠٢٢، ص ٢٥٨.

٢: الناحية العلميَّة:

أ- لا يمكن أن تُستخدَم تقديراتُ الدخل القومي كمقياسٍ لمقدرة الأفراد على رفع أسعار الضريبة القائمة أو فرض ضريبةٍ جديدةٍ إلَّا بعد قياس الضغط، والتأكُّد من أنَّه لم يَصِلْ بعدُ إلى الحدِّ الأقصى للطاقة الضريبيَّة، ويسترشد المسؤولُ بالقاعدة التالية: إذا تبيَّن رفعُ أسعار فرض ضرائبَ جديدةٍ لم يؤدِّ إلى نقص الدَّخل، ومن ثمَّ نقص حصيلة الضريبة بل زيادتها بنسبةٍ لا تقلُّ لاعن نسبة رفع وزيادة أسعار الضرائب، كان ذلك دليلًا على أنَّ الضبطَ الضريبيَّ لم يبلغ بعدُ الحدَّ الأقصى للطاقة الضريبيَّة، وإنَّ هذا المجتمع يتحمَّل مزيداً من الضرائب، أمَّا اذا تبيَّن أنَّ رفع أسعار الضريبة القائمة أو فرض ضريبةٍ جديدةٍ يؤدِّي إلى نقص الدخل، ومن ثمَّ حصيلة الضريبة أو زيادتها بنسبةٍ تقلُّ عن زيادة أسعار الضريبة، كان ذلك دليلًا على أنَّ الضغط الضريبيَّ قد بلغ الحدَّ الأقصى للطاقة الضريبيَّة، وأنَّ هذا المجتمع لا يتحمَّل مزيداً من الضرائب.

ب- تُستخدَم تقديراتُ الدخل القومي كمقياسٍ لمقدرة الأفراد على تحمُّل أعباء القروض العامَّة، فمن المعروف أنَّ القروض العامَّة التي تلجا إليها الحكوماتُ يترتَّبُ عليها عبءٌ يتحمَّله أفرادُ المجتمع، ويتمثَّل هذا العبءُ في أقساط استهلاك القرض والفوائد التي تُدفع لأصحاب السندات؛ ولذلك فمن واجب المسؤولين قبل إصدار القروض العامة قياسُ مقدرة الأفراد على تحمُّل هذه الأعباء، ويتمُّ ذلك بإحدى طريقتين[٣٣]:

١. إمَّا عن طريق تقدير نسبة أقساط الاستهلاك والفوائد إلى مجموع النفقات العامَّة في ميزانيَّة الدولة.

٢. وإمَّا عن طريق تقدير نسبة القروض العامَّة القائمة إلى الدَّخل القومي.

ت- تُعتبر تقديراتُ الدخل القومي من أهمِّ ما يعتمدُ عليه المسؤولون عند إعداد الخُطَط الاقتصاديَّة، وعند متابعة تنفيذها، فقد تهدف الخُطَّةُ الاقتصاديَّةُ إلى زيادة الدخل القومي بنسبةٍ مُعيَّنةٍ خلال مُدَّةٍ مُعيَّنةٍ، وقد تهدف إلى إعادة توزيع الدَّخل بين أفراد المجتمع وهكذا.

ث- تُعتبر تقديراتُ الدخل القومي من أهمِّ ما يعتمدُ عليه المسؤولون عند إعداد السياسة الاقتصاديَّة والماليَّة للدولة، حيث تتضمَّن تقديراتُ الدخل القومي البياناتِ الآتية:

---

[٣٣]هند وليد سعيد العبيدي، مبادئ علم الاقتصاد، الباب الرابع، الدخل القومي والتوزيع، جامعة المستنصريَّة، ٢٠٢١، ص٣.

أ- الإنفاق الفرديُّ على الاستهلاك.

ب- الإنفاق الفرديُّ على الاستثمار.

ت- الإنفاق الحكوميُّ على الاستهلاك.

ث- الإنفاق الحكوميُّ على الاستثمار.

ج- مجموع مُدخلات الأفراد.

ح- ما يدفعه الأفرادُ في شكل ضرائب.

ومن أهميَّة توزيع الدخل الاجتماعي والقومي أنَّه قد تُتَّخَذُ مجموعةُ قراراتٍ تتعلَّق بتوزيع المنتجات الاجتماعيَّة في إطار التسويق الاجتماعي بناءً على الوظائف:

١. الوظيفة الماديَّة: وتتضمَّن كلَّ منافذ أو قنوات التوزيع والمواقع والتسهيلات، ويوجد نوعان من المنافذ؛ الأول: ينطوي على ذهاب المنتفع إلى موقع تقديم الخدمة، والثاني: ينطوي على وصول الخدمة إلى مكان المنتفع، ويتمُّ استخدامُ الأسلوب الأول عندما يتمُّ تقديم الخدمة للزبون المستهدَف، أمَّا الثاني فينطوي على نقل مقدِّم الخدمة الاجتماعيَّة إلى حيث يتواجد الزبونُ المستهدَف، فالعدالةُ الاجتماعيَّةُ بين مختلف الفئات والشرائح الاجتماعيَّة، بحيث يتحمَّل الفردُ ما يخصُّه من أعباءٍ عامَّةٍ بما يتناسب مع مقدرته التكليفيَّة دون إخلالٍ بالتوازن الحتمي بين المصلحة الفرديَّة والمصلحة العامَّة[٣٤] .

٢. الوظيفة الزمنيَّة: وتتكوَّن من ثلاثة متغيِّراتٍ للخدمة الاجتماعيَّة يحكمها عاملُ الوقت؛ وهي الوقت المستغرق في عمليَّة تقديمها للمنتفع بها طول فترة انتظار المنتفع للحصول على الخدمة المطلوبة، والفترة الزمنيَّة التي تستغرقها عمليَّة اتصال تنفع، أو مرافقة لمقدم الخدمة الاجتماعيَّة، ويُعَدُّ الوصولُ الزمنيُّ بمثابة ميزةٍ تنافسيَّةٍ أو قيمةٍ مضافةٍ لا تضاهيها قيمةٌ أُخرى؛ لأنَّ المنتفعين لا يُحبُّون انتظار الوقت، والبضاعة المُخزَّنة تؤدِّي إلى مشكلات[٣٥].

---

[٣٤] عباس غالية، دور الإنفاق العام في تحقيق العدالة الاجتماعيَّة، دراسة قياسيَّة للجزائر، ١٩٩٠- ٢٠١٩، مجلة مجاميع المعرفة، المجلد ٧، العدد ١، ٢٠٢١، ص ١٨٦.

[٣٥] رائد ناجي أحمد، علم المالية والتشريع المالي في العراق، الطبعة الثالثة، جامعة الفلوجة، ٢٠١٧، ص١٥١.

٣. يُعَدُّ الدَّخْلُ القوميُّ أحدَ المؤشِّرات الاقتصاديَّة المهمَّة التي تُستخدَم في تتبُّع تطوُّر النشاط الإنتاجي في البلد، فتطوُّر الدخل القومي خلال فترةٍ زمنيَّةٍ مُعيَّنةٍ يعكس حالة النموِّ أو الركود في الاقتصاد خلال هذه الفترة .

٤. في العصر الحديث – عصر التخطيط الاقتصادي – يُعَدُّ تقديرُ الدَّخْلِ القومي للسنوات السابقة لوضع وتنفيذ الخُطَّة الاقتصاديَّة، وكذلك تحدياتُ مكوِّنات هذا الدَّخْل أمراً ضروريًّا لتنوير الطريق أمام واضعي الخُطَّة؛ وذلك لأنَّ هذه التَّقديرات تعدُّ نقطةَ البداية بالنسبة لعمل فترةٍ زمنيَّةٍ محدَّدة.

٥. إنَّ مستوى الدَّخْل القومي الحقيقي وشكل توزيعه بين المواطنين يعدُّ من العوامل المهمَّة المُحدِّدة لمستوى معيشة الأفراد[٣٦].

ثانيًا: مراحل توزيع الدَّخل القومي :

١- تدخل الدولةُ في التوزيع الأوَّلي :

أ- مع تطوُّر الأوضاع الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة أصبح من الضرورة التخلِّي عن مفهوم الدولة الحارسة، وانتشر بدلَهُ مفهومُ الدولة المتدخِّلة، خاصَّةً بعد أن ساد الكسادُ العالميُّ الكبيرُ، في الوقت نفسه برزت أفكارُ النظريَّة للاقتصاد خلال الثلاثينيَّات من القرن الماضي، ويتمُّ تدخُّل الدولة في هذه المرحلة عن طريق تحديد النفقات الحقيقيَّة التي تؤدِّي إلى خلق زيادةٍ مباشرةٍ في الإنتاج القومي، وهو ما يعني أنَّ النفقات الإنتاجيَّة تؤدِّي إلى دخولٍ جديدةٍ على عناصر الإنتاجيَّة التي أسهمَتْ في خلق هذه الزيادة في الإنتاج[٣٧] .

ب- يتحدَّد تدخُّلُ الدولة من خلال تحديد مكافأة عوامل الإنتاج، وتحديد الأجور والفوائد والرِّيع والأرباح، وتحديد الأسعار، وعوامل الإنتاج، سواءً اتَّخذت صورة الأجور أم الفوائد أم الأرباح، ويتَّخذ هذا التحديدُ أحدَ شكلين؛ أحدهما مباشرٌ، والآخرُ غير مباشرٍ، فالتحديدُ المباشرُ يتمُّ من خلال تحديد الأجور بوضع حدٍّ أدنى لها لا يخضع للضَّريبة، وليس الدخل من خلال خصم الخسائر[٣٨].

---

[٣٦] www.annajah.net هيئة التحرير، الدخل القومي مفهومه وأهميته وطرق قياسه، ٢٠٢١\٦\١٣، تمَّ زيارة الموقع في تاريخ ٢٠٢٣\٣\١٧.

[٣٧] خيراني عبد الحميد، اقتصاديَّات الماليَّة العامَّة، رسالة ماجستير، جامعة عمار ثليجي الأغواط، كلية العلوم الاقتصاديَّة والعلوم التجاريَّة، قسم العلوم الماليَّة، فوج ١، ٢٠٢١، ص١٣٢.

٢- تدخُّل الدولة في إعادة توزيع الدَّخل التوزيعَ النهائيَّ:

تقوم الدولةُ في هذه المرحلة بإعادة توزيع الدَّخل بين المستهلكين؛ وذلك بإدخال تعديلاتٍ ضروريَّةٍ على الدخول الناجمة عن التدخُّل الأوَّليِّ معتمدةً في ذلك على أدوات السياسة المتمثِّلة في التحويليَّة الاجتماعيَّة النقديَّة، والمنح العائليَّة، ودعم ذوي الدَّخل الضعيف، وعينيَّة التعليم والصحَّة المموَّلة عن طريق الاقتطاعات الإلزاميَّة، والضرائب والاشتراكات الاجتماعيَّة، بالإضافة إلى الدعم الضمنيِّ للكهرباء والوقود[٣٩].

وكما جاء في مقال تحديد توزيع الثروة يكون الدَّخلُ على الشكل الآتي :

أ- يؤدِّي الإنفاقُ الاجتماعيُّ – مثل الإنفاق على التعليم والصحَّة والثقافة الذي تقوم الدولة فيه بتوزيع الخِدْمات المترتِّبة عليها مجَّانًا أو بأسعارٍ تقلُّ عن كفلة إنتاجها – إلى إعادة توزيع الدَّخل والثروة لصالح المستفيدين من هذه الخِدْمات.

ب- يترتَّبُ على النفقات التحويليَّة المباشرة النقديَّة – المتمثِّلة في الإعانات الاجتماعيَّة المقرَّرة المقابلة لحالات العجز والمرض والبطالة وغيرها – إعادةُ توزيع الدَّخل والثروة لصالح المتلقِّين لهذه الإعانات.

ت- تؤثِّر النفقاتُ التحويليَّةُ غير المباشرة العينيَّة المتمثِّلة في الاقتصاديَّة والماليَّة لبعض المشروعات أسعار منتجاتها أو تخفيضها في إعادة توزيع الدَّخل والثروة لصالح الأفراد مستهلكي السلعة أو الخدمة المثبتة أو المنخفضة أسعارها .

ث- يُبنى على نفقات الدفاع والأمن والطرق والجسور والمطارات والموانى زيادة الرفاهية الاقتصاديَّة للجماعة بأكملها.

ج- أصبحت التحليلاتُ الاقتصاديَّةُ والاجتماعيَّةُ والسياسيَّةُ تركز على مؤشِّرات الدَّخل القومي، وأصبحت جزءاً لا يتجزَّأ من سياسة الدولة العامَّة، وظهرت الحسابات القوميَّة والاجتماعيَّة، وظهر استخدامُ جدول مستخدم الموازنة، وأصبح من المؤشِّرات المهمَّة في التحليل الاقتصاديِّ الدوليِّ ورسم السياسات الماليَّة والنقديَّة للأمدَيْنِ القصير والطويل.

ح- تمَّت دراسةُ التضخُّم والركود والقياس الاقتصادي بالأسعار الثابتة والمقارنات السنويَّة والدوليَّة، واحتساب معدلات نموِّ الاقتصاد القوميِّ، ونموِّ القطاعات الإنتاجيَّة والخِدْميَّة، ووضع الخُطَط الاقتصاديَّة المستقبليَّة والموازنة العامَّة، واستحدثَت المنظَّماتُ الدوليَّةُ الدائرةَ الإحصائيَّةَ في الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي والاقتصاد الدولي.

ومن أهمِّ ما يمكن في الدَّخل القومي أن يكون هنالك مصادرُ الدَّخل الآتية[٤٠]:

١. ضرائب ورسوم القطاع العام والقطاع الرِّيفي: شكَّلت الضرائبُ والرسومُ المفروضةُ على القطاع الريفي أو العهد العثماني في الجزائر قدراً كبيراً من عائدات الدولة، والسببُ في ذلك يعودُ إلى تراجُع عائدات الجهاد البحريِّ من جهةٍ، والأوضاع الصَّعبة التي كانت تعيشها الدولُ العربيَّةُ من جهةٍ أُخرى .

٢. رسوم اقتصاديَّة في المدينة :

أ- الدنوش: تعتبر من أهمِّ المصادر الرئيسَة للخزينة، وهي عبارةٌ عن إسهاماتٍ فصليَّةٍ وسنويَّةٍ تُسهم بها بايليكات الشرق والغرب والتيطري.

ب- غنائم الجهاد البحري: شكَّل النشاطُ البحريُّ مورداً مهمًّا لمداخيل الخزينة لفترةٍ طويلةٍ من التواجد العثماني في الجزائر، وهذا النشاط في نظر المؤرِّخين يشكل العمودَ الفقريَّ للاقتصاد الجزائري والخزينة.

ت- الإتاوات أو الهدايا.

ث- الصادرات والتغريم.

ج- الجزية.

ح- أُجرة الجنود.

خ- رواتب الموظَّفين.

د- نفقات المرافق العامَّة[٤١].

---

[٤٠] بن نوار، بو مدين، النفقات العامَّة على التعليم، دراسة حالة قطاع التربية الوطنيَّة بالجزائر للمُدَّة ١٩٨٠- ٢٠٠٨، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصاديَّة، جامعة أبي بكر بلقايد، الجزائر، ٢٠١١، ص١٣وما بعدها.

إنَّ نشاط الدَّخل القومي من أساس تحقيق العدالة الاجتماعيَّة في الإنفاق العامِّ، ولا بُدَّ أن يكون في هذه الرسالة انطلاقٌ جديدٌ، ولا يكون كأيِّ انطلاقٍ قد تمَّ في السابق، أعني أنَّ اختيار الموضوع من هذه الزاوية وبهذا الشكل يمنحُ الدراسةَ نجاحًا أو جزءًا من نجاح.

[٤١] نور طارق العاني، النظام القانوني للرسوم، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة النهرين، ٢٠٠٤، ص١١٦.

المبحث الثاني

كيفيَّة توزيع الدَّخْل القومي في الإنفاق العام ودوره في تحقيق العدالة الاجتماعيَّة

لا بُدَّ من التعرُّف على أهميَّة توزيع الدَّخْل في المجتمع، وكيف يتمُّ إنجاحُ هذا التوزيع، وإلى أيِّ مدًى تكون هذه الأهميَّة في التوزيع، وعلى أيِّ أساسٍ يكون نجاحُها في الدَّخْل الاجتماعي، وما دورُ الإنفاق العام في تحديد العدالة الاجتماعيَّة في هذا التوزيع؟

إنَّ المالك يتبع الملكيَّة، وإنَّ عمليَّة الإنتاج ليست سوى تنسيقٍ بين العناصر، ونظريَّةُ التوزيع تهتمُّ بعناصر الإنتاج[٤٢]، وتتَّخذ النفقةُ العامَّةُ عادةً طابعًا نقديًّا تتمثَّل فيما تدفعه الدولة أو الهيئة العامَّة للحصول على الموارد الإنتاجيَّة من سلعٍ وخدماتٍ، وعلى السلع الاستهلاكيَّة التي تحتاجها للقيام بدفع مرتَّبات العاملين وأُجورهم، ودفع مستحقَّات الموردين والمقاولين، والإنفاق العام على الدفاع والأمن، والإنفاق العام على الخِدْمات والمرافق العامَّة؛ إذ إنَّها تتمُّ في صورة تدفُّقاتٍ نقديَّةٍ، ويترتَّبُ على ذلك استبعادُ جميع الوسائل غير النقديَّة كالوسائل العينيَّة أو تقديم مزايا عينيَّة، فقد تمَّ إحلالُ الأسلوب النقدي محلَّ الأسلوب العيني للدفع في جميع المعاملات الحُكُوميَّة من أجل تحقيق العدالة بين أفراد المجتمع في تقويم جهودهم وتقدير مرتَّباتهم، وأيضًا عدم وجود صعوباتٍ إداريَّةٍ في تحقيق هذا الأسلوب، فضلًا عن سهولة المراقبة، فنحن بأمسِّ الحاجة لكشف الغبار عن الإرْثِ العربيِّ الإسلاميِّ الذي يشعُّ نور عدالته على العالم، حيثُ حرَّم استغلالَ الإنسان لأخيه الإنسان، ودعا للمساواة، ونبذَ الظلمَ، وأكَّد على الحقوق، وبنهجه هذا ارتفعت رايةُ الإسلام خفَّاقةً في ربوع المشرق والمغرب من العالم[٤٣].

المطلب الأوَّل: طرق توزيع الدَّخْل القومي بين الأفراد والمجتمع:

إنَّ الدَّخْل القوميَّ لأيِّ دولةٍ من الدول هو مجموعُ الدخول التي يحصل عليها جميعُ أفراد هذا المجتمع خلال فترةٍ زمنيَّةٍ معيَّنةٍ – في الغالب سنةً – مقابل اشتراكهم في العمليَّة الإنتاجيَّة، ويمكن أن ننظر إلى المجهود الإنتاجيِّ أيضًا باعتباره قيمة السِّلع والخِدْمات التي يتمُّ إنتاجُها خلال هذه السنة، ولا فرق بين النَّظرتين إلا من حيث الحساب، أمَّا الشيء المحسوب والخِدْمات فيساوي بالضرورة المدة

---

[٤٢] حسين علي، سلطان، دور السياسة الماليَّة في التقليل من حدَّة التفاوت في التوزيع، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة المستنصريَّة، ٢٠٠٧، ص٤٤.

[٤٣] عبد الرزاق، الفارس، الفقر وتوزيع الدَّخْل في الوطن العربي، الطبعة الأولى، بيروت، ٢٠٠١، ص٨٩.

الإنتاجيَّة باعتباره مجموع الدخول، والظاهر أنَّ الربح ليس إلا دخل المنظِّمين، وإنَّ نفقة الإنتاج ليست في التحليل النهائي إلا أجور العمال وفوائد رؤوس الأموال وريع الأرض والمباني وربح المنظِّمين، وإذا تمَّ جمعُ هذه العوائد فإنَّنا نصل إلى رقمٍ يعادل تماماً الذي نصلُ إليه عن طريق جميع قيمة إنتاج السلع والخِدْمات[٤٤].

الناتجُ القوميُّ (الدَّخْل القومي): هناك عدَّةُ طرقٍ متعارَفٍ عليها لقياس حجم الدَّخْل القومي، وتتساوى هذه الطرقُ في الناتج التي تعطيه؛ وذلك لأنها جميعاً ليست إلا مظاهر مختلفة لشيءٍ واحدٍ، وفيما يلي نعرض لهذه الطرق المستخدمة في حسابات الدَّخْل القومي.

فتعملُ السياحةُ على توفير التسهيلات والخِدْمات لإشباع حاجات ورغبات السُّيَّاح، وتشمل كذلك بعض تأثيرات السياحة إيجاد فرص عملٍ جديدةٍ ودخلٍ جيِّدٍ، وتشمل التنميةُ السياحيَّةُ جميعَ الجوانب المتعلقة بالأنماط المكانيَّة للعرض والطلب السياحيَّين والتوزيع الجغرافي للمنتجات السياحيَّة وتدفق الحركات السياحيَّة يستهدف أكبر تحقيق مُعدَّلٍ ممكنٍ من النموِّ السياحيِّ بأقل تكلفةٍ ممكنةٍ، وفي أقرب وقتٍ مستطاع، وكما أنَّ للسياح واردات في الإنفاق العام يجب على الإنفاق العام وارداتٌ كما هي في السياحة وغيرها من واردات الإنفاق العام، وعلى ذلك يجبُ المحافظةُ عليها من أجل تحقيق العدالة الاجتماعيَّة[٤٥].

أولًا: طريقة الناتج القومي:

هذه الطريقةُ تقيس قيمةَ كلِّ السلع والخِدْمات التي أُنتجت خلال السنة، وذلك من خلال إحصاء القيم النقديَّة للسِّلع والخِدْمات التي أنتجتها الدولةُ خلال سنة القياس، ويثور التساؤلُ هنا حول ما هي المنتجاتُ التي في حساب الناتج القومي، وللتغلُّب على هذه المشكلة اتُّفق للقيام بتحديد المنتجات وتقدير قيمتها على تطبيق القاعدة العامَّة التالية: يدخل في عمليَّة حساب الناتج القومي السِّلعُ والخِدْماتُ السوقيَّة، وهذا يعني أنَّ الناتجَ القوميَّ يشمل المنتجاتِ الاقتصاديَّةَ بشروطها الثلاثة: المنفعة، النُّدرة، القابليَّة للتداول، وذلك على أساس أنَّ الأسعار السائدة في السوق تعكسُ الأهميَّة النسبيَّة لهذه المنتجات

---

[٤٤] محمد سلمان، استراتيجيَّات التنويع الاقتصادي، الذاكرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بغداد، ٢٠١٩، ص١٦٤.

[٤٥] راهيدة طاهر عزيز حسن، قياس وتحليل أثر الإنفاق الاستثماري الحكومي في تطوير خدمات قطاعَي التربية والصحة لإقليم كردستان، العراق، للمُدَّة من ٢٠٠٣ إلى ٢٠١٨، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصاديَّة، جامعة صلاح الدين، أربيل، ٢٠٢٠، ص٣٢.

المتبادلة، ولذلك فقد جرى العرفُ الاقتصاديُّ على احتساب قيم بعض السلع والخِدْمات التي لا تظهر في سوق العمل ضمن الناتج العملي والقومي، وكما جاء أيضًا في بعض الخِدْمات الفعليَّة مثل الأمن والدفاع والعدالة، وهذه الخِدْمات الفعليَّة لا تأتي بشكلٍ عامٍّ في الرفاهية والإسعاد الاجتماعي، ولا يمكن التبادل على أساس التسويق، إلا أنَّه يتمُّ إدخالُها ضمن الناتج القومي لأنَّها من ضروريَّات الجوِّ الدائم والملائم للعمليَّة الإنتاجيَّة.

ثانيًا: طريقة الدَّخْل:

إجماليُّ الناتج المحلي بطريقة الدَّخْل: هو صافي الدَّخْل المحلي، والضرائب غير المباشرة، وامتلاك رأس المال، والإعانات الإنتاجيَّة، حيث يُعرَّف بأنَّه عبارةٌ عن دخول عناصر الإنتاج التي أسهمت في العمليَّة الإنتاجيَّة خلال فترةٍ (تكون سنةً غالبًا)، ويتَّضح لنا أنَّه لا بُدَّ أن تُسهم عناصر الإنتاج في الناتج المحلي حتى يمكن احتساب ما تحصَّل عليه من دخولٍ ضمن الدَّخْل المحلي، معنى ذلك أنَّ مدفوعات الضمان الاجتماعي التي تقوم الحكومةُ بدفعها للعجزة والمسنِّين والمعوِّقين لا تدخل ضمن قيمة الدَّخْل المحلي، وكذلك انتقالُ ملكيَّة أصلٍ من الأصول القائمة كالمنزل أو الأوراق الماليَّة كالأسهم والسندات لا تدخل في حساب الدَّخْل المحلي[٤٦].

احتساب الدَّخْل القومي: بعد كثرة البيانات تُقيَّم السلع والخِدْمات بشكلٍ كلِّيٍّ نهائي، وهذا قد يؤدِّي إلى احتماليَّة حصول أخطاءٍ، منها:

١. لا يؤخذ بعين الاعتبار عددُ السكان وتزايدُهم.
٢. يعدُّ مقياساً كميًّا لا نوعيًّا؛ لذلك لا يهتم بنوعيَّة السلع والخِدْمات المقدَّمة للمجتمع.
٣. لا يتضمَّن بعض الأعمال التي لا يتمُّ حسابها، كخدمات ربَّات البيوت والمنازل، واستهلاك الفلاحين لمنتجاتهم الزراعيَّة، وتمثل جميع ما يحصل عليه عنصر العمل مقابل خدماته الذهنيَّة أو البدنيَّة، إضافةً إلى ما يحصل عليه من حوافز الإنتاج والمكافئات التشجيعيَّة أو بدل السكن أو غيره.

[٤٦] رائد ناجي أحمد، علم الماليَّة العامَّة التشريع المالي في العراق، مكتبة السنهوري، الطبعة الثالثة، بيروت، ٢٠٢٣، ص١٨٩.

٤. لا يهتمُّ بالآثار السلبيَّة التي تتركها النشاطات الاقتصاديَّة المؤثِّرة في البيئة الاجتماعيَّة والصحَّة العامَّة في المجتمع.

٥. الأرباح والفوائد الربويَّة، وأرباح الشركات التجاريَّة والمُؤَسَّسات التعاونيَّة وغيرها، أمَّا الفوائد الربويَّة فتمثل العائدَ على الأموال المودعة في البنوك، أو التي يحصل عليها أصحابُ رؤوس الأموال من أجل عمليَّات الإقراض التي يقومون بها، كما وردَ أنَّها هي العائد الصافي أو الدَّخل المنظَّم الذي ينجح في جعل تكاليف أقل من الإيرادات الكليَّة، وقد اعتبر بعضُ الاقتصاديِّين الربحَ مكافأةً للمخاطر التي تحيط برأس المال؛ ولذلك فهو نوعٌ من أنواع التكاليف المعتاد تقديرها مقدماً، وبالنسبة للمنتج الذي يُشرف على الإنتاج ويشارك في جزءٍ من العمل بنفسه كمعاملٍ، يحتسب له بهذه المشاركة في العمل أجرٌ ما[٤٧].

أ- **الربح الاقتصادي:** التكاليف بالمنظور الاقتصادي لا تقتصر على التكاليف الظاهرة، وإنما تتضمَّن التكاليف الضمنيَّة التي تتكوَّن من عوامل الإنتاج التي يمتلكها صاحبُ المشروع، كاستخدامه لخدمةٍ شخصيَّةٍ في إدارة مشروعه، أو استخدامه لأرضه الخاصَّة أو رأس المال الخاص.

ب- **الربح المحاسبي:** هو الفرقُ بين الإيراد الكليِّ والإنفاق الكليِّ للتكاليف الظاهرة خلال مدَّةٍ معيَّنةٍ، ويضم الإنفاقُ جميعَ المدفوعات الفعليَّة أو المدفوعات النقديَّة المسجَّلة في الدفاتر المحاسبيَّة كالأجور والمواد الأوَّلية والاندثار.

٦. **الإيجارات:** وتشمل إيجارات المساكن والمحلات التجاريَّة والمزارع، وتشمل قيمةً تقديريَّةً في المساكن التي يقطنها أصحابُها، وما يُحصَّل من براءات الاختراع أو حقوق التأليف.

٧. **دخول أصحاب الأعمال الصغيرة:** وهي لا تشمل البنودَ السابقة لأنهم أصحابُ محلاتٍ صغيرةٍ كالبقالات والمطاعم وغيرها من المحلات الصغيرة ذي الدَّخل المحدود، وهذه تعدُّ أعمالًا صغيرة[٤٨].

٨. **القيمة المُضافة:** تتبع هذه الطريقة أساساً لحساب القيم المُضافة لمجموع السلع والخِدْمات المنتجة، ولمَّا كان احتساب الناتج تعتريه بعضُ الصعوبات، كاحتمال قيمة الخبز والتكرار في

---

[٤٧] رائد عبد الخالق عبد الله العبيدي، مبادئ الاقتصاد، دار الأيام للنشر التوزيع، الطبعة العربيَّة، ٢٠١٣، ص١٢٥.

[٤٨] عبد علي كاظم العموري، الاقتصاد العلمي، المديريَّة العامَّة للمناهج، وزارة التربية جمهوريَّة العراق، ٢٠١٦، ص١٨.

الحساب، وذلك باحتساب السلعة الواحدة أكثر من مرة، حيث إنَّ هذه الحالة وسيطةٌ في إنتاج السلع، والطحينُ والقمحُ في هذه الحالة لا يدخلان في حسابات الدَّخْل القومي، إنَّما الذي يدخل في هذه الحسابات هو الخبز فقط.

٩. **طريقة اعتماد الدَّخْل القومي على جميع دخول العوامل الإنتاجيَّة كافَّةً**؛ ولهذا الغرض تجمع دخول الأفراد والمشروعات الوطنيَّة الخاصَّة والعامَّة إضافةً لحكومة البلد، على أن يؤخذ المنقولة التي لا تمثل خدماتٍ إنتاجيَّة لا تدخل ضمن حسابات الدَّخْل القومي؛ لأنَّ في ذلك تكراراً في احتساب الدَّخْل.

١٠. **الدَّخْل الشخصي والدَّخْل المتاح:**

أ- **الدَّخْل الشخصي:** هو ما يحصل عليه الفردُ أو الأسرةُ من أموالٍ نتيجةَ مشاركتهم بالنشاطات الإنتاجيَّة خلال فترةٍ معيَّنة (يوم، أسبوع، شهر)، فقد يحصل الشخصُ على أجرٍ يومي كالطبيب، وقد يحصل على أجرٍ أسبوعي كالعامل في معامل صناعة الأحذية، وقد يحصل على أجرٍ شهري كالمُدرِّس.

ب- **الدَّخْل الفردي المتاح:** الدَّخْل الفردي الذي تُطرح منه الضرائب المباشرة، حيث يسمَّى المتاح؛ لأنه يمكن التصرفُ التامُّ فيه بشكلٍ كاملٍ لشراء السلع والخِدْمات اللازمة لإشباع الحاجات وتوجيه الفائض منه نحو الادِّخار[٤٩].

ثالثًا: طريقة الإنفاق: وهذه الطريقة تمَّ اعتمادُها على شكل السلع والخِدْمات، فتكون السلع والخدماتُ معادلةً لقيمة الأموال التي يحصل عليها أصحابُ عوامل الإنتاج، ويتنوَّع الإنفاق الذي يحدث في المجتمع إلى عدَّة طرق، وتوضيح ذلك: أنَّ تحقيق الناتج القومي في أيِّ دولةٍ يتطلَّب قيامَ المنتجين باستخدام واستعمال رؤوس الأموال الثابتة كالآلات والمباني، ولذلك فإنَّ تكلفة رأس المال يتمُّ توزيعُها بشكلٍ كاملٍ على عدد السنوات التي تمَّ استخدامُها في الإنتاج، حيث تتكوَّن من أربع قطاعاتٍ، قطاع المنتجين، القطاع الحكومي، والقطاع الخارجي، والقطاع العائلي، وسيتمُّ شرحها في هذه الفقرة[٥٠].

---

[٤٩] زينة طارق علي، أثر تقلُّبات سعر الصرف على بعض المتغيِّرات الاقتصاديَّة في العراق للفترة ٢٠٠٥-٢٠٢٠، مجلة اقتصاديَّات الأعمال، المجلد ٢، العدد ١، ٢٠٢٢، ص٣٧٥.

[٥٠] محمد بدوي القاضي، التنويع الاقتصادي، دار الذاكرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بغداد، ٢٠١٩، ص١٧٣.

١. **الإنفاق الاستثماري:** يُعرَّف الإنفاق الاستثماري بأنَّه الذي يؤدِّي إلى زيادة القدرة الإنتاجيَّة للاقتصاد الوطني، فإنشاء مصنعٍ لإنتاج سلعةٍ معيَّنةٍ يُمثِّلُ استثماراً؛ لأنه يؤدِّي إلى زيادة القدرة الإنتاجيَّة للاقتصاد الوطني، كما أنَّ إنشاء شركة نقلٍ وشحنٍ تمثل استثماراً؛ لأنها تؤدِّي إلى توفير خدمةٍ يحتاجها المجتمعُ كما تعمل على زيادة القدرة الإنتاجيَّة للاقتصاد الوطني.

٢. **الإنفاق الحكومي:** وينقسم إلى عددٍ من النقاط:

أ- دفع رواتب الموظَّفين الحكوميِّين كالأطبَّاء والمهندسين والمدرِّسين وأصحاب الحِرَف والمِهَن العاملين في هذا القطاع الحكومي.

ب- قيام الحكومة ببناء المدارس والمستشفيات عن طريق التعاقُد مع المقاولين للقيام بهذا الأعمال[٥١].

ت- مُشتريات الحكومة من السِّلع والخِدْمات كالأثاث والأدوات المكتبيَّة، وهي تُشبه في ذلك القطاعَ العائليَّ من حيث الإنفاق الاستهلاكي.

٣. **القطاع الخارجي:** وهذه النقطة تشمل أيضاً عنصرين مهمَّين:[٥٢]

أ- الصادرات: وهي ما يتمُّ تصديرُهُ من سلعٍ وخدماتٍ تنتج محليًّا إلى دول العالم الخارجي.

ب- الواردات: وهي ما يتمُّ استيرادُهُ من سلعٍ وخدماتٍ تنتج خارج الاقتصاد الوطني.

٤. **الإنفاق الاستهلاكي الخاص، العائلي:** حيث يشتمل على ثلاث نقاطٍ مهمَّة، وهي:

أ- شراء السِّلع الاستهلاكيَّة المعمرة، كالسيَّارات والأثاث والثلاجات والتلفزيونات.

ب- شراء السِّلع الاستهلاكيَّة غير المعمرة، كالمواد الغذائيَّة والملابس.

ت- الإنفاق على الخِدْمات المختلفة، كرسوم التعليم والعلاج والتأمين والسِّياحة والسَّفر والخِدْمات البنكيَّة[٥٣].

---

[٥١] خالد أحمد فرحان، الرأسماليَّة تأكل نفسها، جامعة بغداد، مركز بحوث المستهلك، بغداد، ٢٠٠٩، ص١١٠.

[٥٢]، www.uoanbr.edu.iq مهدي، مهند حميد، الدَّخْل القومي، تمَّ زيارة الموقع بتاريخ ٢٠٢٣\١٣\١١٧، في الساعة الثامنة و١٠دقائق مساءً.

[٥٣] أحمد بتال، مفاهيم وطرق قياس الناتج المحلي الإجمالي، محاضرات مبادئ الاقتصاد الكلي، شهر٤،٢٠٢٠ تم زيارة الموقع بتاريخ ٢٠٢٣\١٣\١١٧، الساعة ٩ مساءً www.researchGate.com،

مكوِّنات الإنفاق العام الرئيسَة بالأسعار الجارية في العراق ونسبها إلى الإنفاق العام للمُدَّة من (٢٠٠٣-٢٠١٧)[٥٤]:

السنوات	الإنفاق العام	الإنفاق العام الاستهلاكي	الإنفاق العام الاستثماري	نسبة الإنفاق العام الاستهلاكي	نسبة الإنفاق العام الاستثماري
2003	1982548	1784293	198254.8	89.99	9.99
2004	32117491	29102758	3014733	90.61	9.38
2005	26375175	21803175	4572018	82.66	17.33
2006	33487877	27460197	6027680	82	17.99
2007	33545144	25822100	7723044	76.97	23.02
2008	59403375	45522700	11880675	76.63	20
2009	52567025	42053620	10513405	80	20
2010	64351984	44879984	19472000	69.74	30.25
2011	69639523	56016523	13623000	80.43	19.56
2012	90374783	69618783	20756000	77.03	22.96
2013	106873027	72226027	34647000	67.58	32.41
2014	83556226	58625226	24931000	70.16	29.83
2015	70397515	51832845	18564670	73.62	26.37
2016	67067437	51173437	15894000	76.3	23.69
2017	75490115	59025654	16464461	78.81	21.81
متوسِّط المُدَّة	57815283	43796488.13	13885462.72	72.93	21.63

[٥٤]زينب، جبار عبد الحسين، الدعمي، إنتاجيَّة الإنفاق العام في العراق وإشكاليَّة التفاوت الزمني خلال السنة الماليَّة، رسالة ماجستير، جامعة كربلاء، ٢٠١٨، ص٥٦.

المطلب الثاني

عدالة توزيع الدَّخْل القومي بين الأفراد والمجتمع

دراسةُ نظريَّة الدَّخْل القومي من الأهميَّة بمكانٍ، حيث يُقاس نجاحُ الاقتصاد في أيِّ مجتمعٍ بكميَّة الإنتاج الكلي مقوَّمًا بالسلع والخِدْمات التي يمكن للمجتمع ككلٍّ أن يقوم بإنتاجها خلال فترةٍ زمنيَّةٍ معيَّنة، وذلك عن طريق قياس مجهود البلاد الإنتاجيَّة وما يحقِّقه من دخل، والدَّخْلُ لا يعني قيمة الخِدْمات المشتقَّة من الأموال حين استعمالها واستهلاكها فحسب، بل يشمل الدَّخْلُ قيمةَ الخِدْمات التي يقوم بها الأفراد في أمور حياتهم اليوميَّة أفرادًا وجماعاتٍ، وفي هذا الفرع سنشرح التوزيع والدَّخْل القومي.

أولًا: توزيع الدَّخْل القومي:

هو أن يحصلَ الأفرادُ على فئات دخولٍ مختلفة، وهذا التغييرُ في النسبة ناشئٌ عن سياسة الحكومة الماليَّة، فإذا ما لجأت الحكومةُ إلى فرض الضرائب على جميع أنواع الدخول بغضِّ النظر عن نوع هذه الدخول أو مصادرها، فقد يكون للضرائب تأثيرٌ في الفوارق الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة، كفرض الضرائب على السِّلع الاستهلاكيَّة التي لا تأخذ بعين الاعتبار ظروف المكلف الشخصيَّة وأعباءه العائليَّة، وفائدة وأرباح أجور الطبقة الدنيا، فبالنسبة لإعادة توزيع الدَّخْل تستطيع الدولةُ عن طريق سياستها الضريبيَّة التصاعديَّة أن تُخفِّف العبءَ الضريبيَّ على الدخول المكتسبة من العمل، وأن تزيد هذا العبء على الدخول الناجمة عن الملكيَّة، ومن هنا فالأسلوبُ الذي فيه إنفاقُ حصيلة الضرائب يؤثِّر بشكلٍ بالغٍ في توزيع الدَّخْل، فقد استخدمت الحكومةُ الإنفاقَ العام بطريقةٍ يستفيد منها ذَوُو الدخول المنخفضة أكثر من أصحاب الدخول المرتفعة[٥٥].

والذي يهمُّ بحثنا هو التأكيد على أنَّ العدالة الاجتماعيَّة لا تعني المساواةَ المطلقة، بمعنى التساوي الحسابي في أنصبة أفراد المجتمع من الدَّخْل القومي أو الثروة القوميَّة، وربما يكون الأقرب إلى الفهم الشائع للعدالة أن توزَّع الأنصبةُ على نحوٍ يراعي الفوارقَ الفرديَّةَ بين الناس في أمورٍ كثيرةٍ، والمساواةُ المطلوبةُ في هذا الإطار هي المساواةُ في تكافُؤِ الفُرَص المتاحة في المجتمع، وذلك

[٥٥]عدنان محسن، الحكومات وآليَّات تحقيق العدالة الاجتماعيَّة في العراق بعد عام ٢٠٠٣، السياسة أنموذج، دراسات دوليَّة، العدد الثالث والستون، ٢٠١٥، ص٦٥.

بشروطٍ، أهمها: عدم التمييز بين المواطنين، وتوفير الفُرص، وتمكين الناس للاستفادة من الفرص التي تُوفَّر، والسعي المستمر لتصحيح الفروق الواسعة في الدَّخْل والثروة والنفوذ؛ إذ إنَّ توافر المساواة في الفرص لا يحول دون ظهور فوارق في توزيع يؤدِّي من جديدٍ إلى مساواةٍ كبيرةٍ في الفرص[٥٦].

كما تهتمُّ العدالةُ الاجتماعيَّةُ بتوزيع الدَّخْل القومي: وهو التركيز على البُعد الاقتصادي للعدالة الاجتماعيَّة، أي تُمثِّل العدالة في عمليَّات توزيع الموارد وتقسيمها بين مختلف الأفراد المكوِّنين للمجتمع، بحيث ينتظر منها تحقيق توزيعٍ اقتصاديٍّ عادلٍ للموارد داخل المجتمع، وتهتمُّ العدالةُ الاجتماعيَّةُ بصوغ معاييرَ تضمن عدالةً عمليَّةً لتوزيع الموارد الاقتصاديَّة، وهو ما يؤدِّي بدوره إلى تحقيق العدالة الاجتماعيَّة باعتبار مقارنة العدالة الاجتماعيَّة، وبالتالي فلا يمكن تمثيلُ العدالة في سياقها الواقعيِّ إلا بتمثيل البُعدين الاجتماعي والاقتصادي بعضهما مع بعض، فهذان البُعدان وإن كانا يمثلان حقلين معرفيَّين متمايزين إلا أنهما مرتبطان بالعدالة ارتباطًا وثيقًا[٥٧].

ومن أهمِّ نظريَّات توزيع الدَّخْل هي كيفيَّة توزيع الناتج القومي بين الأفراد والمجموعات داخلَ المجتمع، ومدى أثر تدخُّل الحكومة في تغيير نمط ذلك التوزيع، فإنَّ عمليَّة التوزيع هذه تختلف من نظامٍ اقتصاديٍّ إلى آخر، ففي النظام الرأسمالي يكون الهدفُ الأساسيُّ من الإنتاج هو الربح، فإنَّ جهاز الأثمان آليَّةُ تسوُّقٍ يقوم بتنظيم توزيع السلع والخِدْمات، وأمَّا النظام الاشتراكيُّ فيكون الهدفُ الأساسيُّ منه هو إشباع حاجات المجتمع، وتكون آليَّةُ التخطيط فيه هي التي تقوم بتخصيص الموارد، وتوزيع السِّلع والخِدْمات، وتوزيع الإنتاج بين الاستهلاك والاستثمار.

ثانيًا: توزيع الدَّخْل في الإسلام:

ينظر الإسلامُ إلى العدل نظرةً شاملةً غير منفصلة الأبعاد؛ لأنَّ العدلَ في الإسلام ضرورةٌ لعدم شيوع التفكُّك والفساد في المجتمع، والإسلامُ يقرُّ بتكافؤ الفرص ووضعَ له قواعدَ متساويةً تستند على تمكين الجميع في الحصول على المعاش جزاءَ القيام بعمل نشاطٍ يؤدِّيه الأفرادُ، بمقدار سعيهم وقدرتهم في بذل الجهود والمنافسة، وهذا يوضح مجال التفاوت في الإمكانيَّات والخبرات، حيث كان

---

[٥٦] علي عبد القادر علي، العدالة الاجتماعيَّة وسياسات الإنفاق العام في دول الثورات العربيَّة، مركز العربي للأبحاث ودراسة سياسات، مجلة عمران، العدد ٣١٩، صيف، ٢٠١٤، ص١٥.

[٥٧] أيمن بو طرفة، سؤال العدالة في الفلسفة السياسيَّة الراهنة، مركز دراسات الوحدة العربيَّة، الطبعة الأولى، ٢٠٢٢، ص٩٢.

نظامُ المِلْكيَّة الذي يعدُّ أحدَ أهمِّ الأركان الأساسيَّة التي يقوم عليها هيكلُ الاقتصاد الإسلامي هي مِلكيَّة استخلافيَّة خاصَّة، وهي قائمةٌ على تصميمٍ مذهبيٍّ أصيلٍ للعامَّة، كما أنَّ للملكيَّة المشتركة مصدرها ومجالها وطبيعتها من القيم والمفاهيم التي تُناقض أسسَ وقيمَ النظام الرأسمالي والاشتراكي، فنظرةُ الإسلام للملكيَّة العامَّة تشير إلى الناس جميعًا في المصادر المهمَّة والمنافع، فلا يختصُّ واحدٌ دون سواه، بل للجميع حقُّ الانتفاع[٥٨].

ولا بُدَّ لإعادة التوزيع من تعريفٍ خاصٍّ وواضحٍ يوضِّح ما دوره بشكلٍ ناجح، حيث يُقصد بإعادة توزيع الدَّخْل القيامُ بإدخال تعديلاتٍ على التوزيع الأوَّلي للدَّخل بغرض تقليل التفاوت في المجتمع، وذلك عن طريق قيام الدولة بتحويل جزءٍ من دخول الأغنياء إلى الفقراء عبر عدَّة سياساتٍ اجتماعيَّةٍ وماليَّةٍ ونقديَّةٍ كمدفوعات الضمان الاجتماعي والضرائب والخِدْمات العامَّة، ويشمل مصطلحُ إعادة التوزيع جميعَ العمليَّات التي يتمُّ من خلالها اقتطاع جزءٍ من الدَّخْل ومن بعض المتعاملين الاقتصاديِّين أو الفئات الاجتماعيَّة والسداد لصالح الآخرين في هذا المجال، أي أنَّ إعادة التوزيع آليَّةٌ يتمُّ من خلالها توزيعُ الاقتطاعات التي تفرضها الإداراتُ على المتعاملين الاقتصاديِّين في شكل تحويلاتٍ أو بضائع وخدماتٍ غير سوقيَّةٍ تقدمها الإدارات العامَّة[٥٩].

ولتيارات الدَّخْل القومي قدرةٌ على التوزيع تلبيةً لطلب الدولة على الاقتراض، وكذلك الدَّخْل بدرجةٍ قد تقلُّ أو تكبر من التفاوت أو المساواة، ولمَّا كانت الدخول تعبِّر عن مدى انتشار دخول الأفراد حول المتوسط العام فإنَّ وجودَ هذا التفاوت في الدخول يقترن بالضرورة بالفقر النسبي، حتى إذا كان جميع الأفراد لا يعانون فقراً مطلقًا فاللامساواة والفقر النِّسبي صنوانِ لا يفترقان، ومن المعتاد أن يقترنَ سوءُ توزيع الدَّخْل بالدول النامية، ولذلك يعتبر تعديلُ توزيع الدَّخْل مدخلًا مهمًّا لمكافحة هذه الدول، وعلى المكلفين في الدولة الاطلاعُ على الموازنة العامَّة في تحديد الدَّخْل الخاضع للدَّخْل القومي بطرقٍ عديدةٍ قد ورد بعضُها في القانون والبعض الآخر مدرجٌ في السُّلطَة الماليَّة، ويمكن بيانها على

---

[٥٨] أسامة عبد المجيد، العاني، حق إعادة توزيع الدَّخْل في الإسلام، مجلة دراسات إسلاميَّة، بيت الحكمة، العدد ١٠، ٢٠٠٢، ص٣٤.

[٥٩] بو طالب قودير، اللامساواة إعادة التوزيع وآليَّة الحماية الاجتماعيَّة، دراسة تحليليَّة سياسيَّة لحالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد للعلوم الاقتصاديَّة، ص١٥.

حسب التوازن والإنفاق العام للدولة حول هذا الموضوع، من أجل إنجاح الدَّخْل القومي والفردي للدولة، وإنَّ هذا يؤدِّي إلى انطلاق الموازنة على حسب إنجاح الدولة وقدرتها [٦٠].

ثالثًا: التوزيع الدَّخْل القومي في الاقتصاد:

يستخدم العراقُ أسلوبَ موازنة البنود عند إعداد الموازنة للدولة، وقد اعتمد العراقُ هذا الأسلوبَ منذ ١٩٢١ إلى يومنا هذا، وهي على أساس الاعتمادات العامَّة للإيرادات، ويضاف لها المبالغ اللازمة للبرامج والأنشطة الجديدة المتوقَّع تنفيذها؛ إذ تركز الوحدات الحكوميَّة على تحقيق حجم الإنفاق الذي يتطابق مع الموازنة المخصَّصة لها من دون الالتزام بالأهداف المطلوبة منها تحقيقها؛ لذلك نلاحظ أنَّ أغلب هذه الوحدات الحُكُوميَّة تقوم بعمليَّات الإنفاق التي لا يتوفَّر فيها علاقة السبب والنتيجة بين الأهداف التي تمَّ وضعها والاعتمادات المخصَّصة لها، أي إنَّ الأسلوب يعمل على هدر الأموال العامَّة ويعترض عمليَّة تحقيق التنمية في العراق، وعن طريق الاطلاع على توزيع الدَّخْل والإنفاق العام حسب الأشهر في السنة الماليَّة نلاحظ بأنَّ الإنفاق العام أساسُ التوزيع، حيث يظهر منه مدى مقدرة الدَّخْل القومي على تغدية ماليَّة الدولة بجزءٍ منه في صورة إيراداتٍ عامَّةٍ بواسطة، ويجب تحقيق استقطاعات بأيِّ معدلات دون أن يكون لها حدود[٦١].

ويرى الاقتصاديُّون أنَّ رفع معدَّل نموِّ الناتج القومي هو الوسيلة الوحيدة الناجحة لتحسين حال الفقراء، بل اعتبروا أنَّ محاولة تحسين حال الفقراء على حساب الأغنياء لا بُدَّ أن يضرَّ بالنموِّ، ومن ثمَّ ينتهي بالإضرار بالفقراء والأغنياء على السواء، ولا يزال هذا الموقفُ هو السائدَ لعلماء الاقتصاد حتى الآن، والأساسُ الذي يستند إليه هؤلاء هو الأثر النَّاجم عن إعادة توزيع الدَّخْل على معدَّل الادخار؛ إذ ما دام معدَّلُ النموِّ يتوقَّف على معدَّل تراكم رأس المال، وما دام معدَّل تراكم رأس المال – أي الاستثمار – يتوقَّف على معدَّل الادِّخار، وما دام الأغنياءُ هم وحدهم القادرين على الادِّخار فإنَّ أيَّ سياسةٍ لإعادة توزيع الدَّخْل من الأغنياء إلى الفقراء لا بُدَّ أن تؤدِّيَ إلى تخفيض معدَّل الادخار والاستثمار، ومن ثمَّ تخفيض معدَّل التنمية[٦٢].

---

[٦٠] إبراهيم العيسوي، مرجع سابق، ص ١١٤.

[٦١] محمد حسين كاظم الجبوري، إنتاجيَّة الإنفاق العام في العراق وإشكاليَّة التفاوت الزمني خلال السنة الماليَّة، رسالة ماجستير، جامعة كربلاء، كليَّة الإدارة والاقتصاد، ٢٠١٨، ص٥٩.

[٦٢] جلال أمين، فلسفة علم الاقتصاد، الطبعة السادسة، دار الشروق، ٢٠٢٢، ص١٩٣.

والحقيقةُ إنَّ التوزيع أصبح بشكلٍ مختلفٍ في الدول العربيَّة بشكلٍ عامٍّ والعراق بشكلٍ خاصٍّ، حيث إنَّ معدَّل الدَّخْل الفردي انخفض من ٣٦٠٠ دولار في فترة ثمانينيَّات القرن الماضي إلى ما بين ١٠٠٠ و ٧٧٠ دولار عام ٢٠٠١، ثم انخفض مرَّةً أُخرى إلى أقلَّ من ٢٠% في عام ٢٠٠٣ بعد الاحتلال، وقد صاحب هذه الانخفاضات المتعددة والمتوالية للدَّخل العديد من المشاكل الاقتصاديَّة التي تجسَّدت في البطالة والتضخُّم وغيرها؛ لتفرز حالةً من التفاوت في الدُّخول وفقًا لمقياس معاملة جيني الذي كان بحدود ٠،٣٥١ في العام نفسه، ثم بعد ذلك تصبح قيمته في عام ٢٠٠٤ بحدود ٠،٤١٥ وهذا واضحٌ بشكلٍ عام.

رابعًا: التوزيع العادل للموارد:

يكون التوزيعُ العادلُ من خلال أنظمة الأجور وسياسة التحويلات والدعم، خاصَّةً الخِدْمات العموميَّة كالصحَّة والتعليم، ويتحقَّق ذلك بعديدٍ من الوسائل التي يتمُّ توزيعُ الدَّخْل بها، ويعتبر التوزيع العادل للدخل من أهمِّ الأهداف لأيِّ مجتمعٍ؛ لما في ذلك من تقليلٍ أو تقريبٍ للفوارق بين طبقات المجتمع، وإتاحة الفرص المتساوية للمواطنين وتحقيق العدالة الاجتماعيَّة[٦٣].

ويتَّضح لنا أنَّ إعادة توزيع الإنفاق العام من أهمِّ أدوات السيادة الماليَّة التي تعتمد عليها لتحقيق أهدافها وتتحكَّم في هذه العمليَّة الوضعيَّة الاقتصاديَّة التي تسود الدولة، وعليه فإنَّ إعادة بناء توزيع الإنفاق العام لا يكون بشكلٍ عشوائيٍّ، ولكن بمنهجٍ مخطَّطٍ له لكي يمكِّن الدولة من التسيير الفعَّال لإنفاقها العام من جهة وتحقيق الأهداف المُسطَّرة من جهةٍ أخرى، وكما أنَّ الموازنة العامَّة في التوزيع تعكس السياسة الماليَّة للدولة والتي تتضمَّن الإيرادات المقدَّر تحصيلها والمصروفات المقدَّر إنفاقها خلال السنة الماليَّة، وبما يحقِّق الاستقرارَ والنموَّ الاقتصاديَّ والاجتماعيَّ من خلال تخصيصٍ عادلٍ للموارد الوطنيَّة لمختلف أوجُه النشاط في الدولة ليتمَّ استغلالها بكفاءةٍ وفاعليَّةٍ، ولعلَّ تخطيطَ برامج الإنفاق العام بهذه الأهداف يُسهم في توجيه الموارد العامة للاستخدام الأمثل من خلال أساليب ترشيد الإنفاق العام لتخطيط توزيع الإنفاق العام[٦٤].

---

[٦٣] ظاهر عمران موسى، التحويلات الاجتماعيَّة ودورها في إعادة توزيع الدَّخْل في العراق، مجلة الغري، جامعة الكوفة، كلية الإدارة والاقتصاد، ٢٠١٥، ص٥١.

[٦٤] أحمد محمد عمر دومة، ترشيد الإنفاق العام ودوره في علاج الموازنة العامَّة في الاقتصاد الليبي، رسالة الماجستير، جامعة طرابلس، كلية القانون العام، ٢٠١٩، ص٧٧.

وللباحث رأيٌ في هذا الموضوع: وهو أنَّ الإسلام والقانون أكَّدا على التكافؤ الاجتماعي ومنحه أولويَّةً في أعمال الخيريَّة والبركة؛ لأنَّ ذلك يشيع التعاون والمحبة والتكافل بين الأفراد، والذي ينعكس بدوره على المجتمع ككلٍّ وفق نظام الزكاة والصَّدقات، حيث يشير الإسلامُ إلى أنَّ التوزيعَ العادلَ للدخل لا يعني التساوي بل العدالة، لرفع مستوى المعيشة لهذا المجتمع المليء بالفقراء والمحتاجين والمرضى وكبار السنِّ والضعفاء.

المطلب الثالث

الإنفاق العام وآليَّة تحقيق العدالة الاجتماعيَّة

إنَّ من أهمِّ آليَّات توزيع الدَّخل القومي من أجل المحافظة على تحقيق العدالة الاجتماعيَّة والمحافظة على ضمان الناس حقوقَهم أنَّها تنظِّم توزيع الدَّخْل بشكلٍ نظاميٍّ يتمُّ بتطبيقه تحقيقُ العدالة الاجتماعيَّة، ويُعَدُّ الإنفاقُ العامُّ أحدَ الأُسس التي يعتمد عليها سكانُ الأرض في استمرار حياة البشريَّة وتحديد مستواهم المعاشي، وهي إحدى الحقوق التي تضمَّنها العهدُ الدوليُّ الخاصُّ بالحقوق الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة والثقافيَّة؛ لكونها تمثِّل ضمانةً حقيقيَّةً من الضمانات الأساسيَّة التي تعتمد عليها قوَّة الدولة القانونيَّة؛ إذ من خلالها يجري توفير معظم الحاجات والمتطلبات الأساسيَّة للعيش والتي تضمن توفيرَ حياةٍ كريمةٍ للأفراد[٦٥]، وينظَّمُ توزيعُ الدَّخْل القومي لصالح الفقراء بشكل عامٍ، كما يضمن العدالة الاجتماعيَّة، ويكون توزيع الدَّخْل على مستوى علاج حالة الفقراء، وينظم حياة الأغنياء والفقراء، فيكون توزيع الدَّخْل القومي من أهم أسباب نجاح الدولة[٦٦]، ومن أهمِّ أُسُسِ انطلاق الحياة فيها إذا نُظِّمَ بشكلٍ متوازنٍ؛ لأنَّه يقوم بحلِّ مشكلة الفقر وسوءِ توزيع الثَّروة في البلد.

أولًا: مشكلة الفقراء والأغنياء كقضية توزيع الدَّخْل :

اعتاد دراسو علم الاقتصاد النظرَ إلى مشكلة الفقر والغنى على أنها تتعلَّق بنمط توزيع الدَّخْل، حيث إنَّ المشكلة تتمثَّل في انخفاض نصيب مجموعةٍ من الناس في الدَّخْل القومي وبارتفاع نصيب مجموعةٍ أخرى، على الرغم من أنَّ المجموعة الأولى تتكوَّن من عددٍ من الأفراد أكبر من أفراد المجموعة الأخرى، وأولُ ما أريدُ لَفْتَ النظر إليه قضيَّة الفقر والغنى وعلاقتها بقضيَّة توزيع الدَّخل؛ إذ لم يكن من الممكن أن تشيعَ أو أن تنشأ فكرةُ الدولة أو القوميَّة قبل أن يشيع الشعورُ بالانتساب إلى دولةٍ ما أو أمَّةٍ ما، ولكنَّنا نعرف أنَّ الدولة القوميَّة بالصورة التي نعرفها الآن ظاهرةٌ حديثةٌ نسبيًّا لم تعرفها أوروبا قبل النهضة أي قبل القرنِ الخامسَ عشرَ، وهو الوقتُ نفسُه الذي ظهر فيه مذهبُ

---

[٦٥] يونس، علي أحمد، تحليل وقياس الرفاهية وعلاقتها بعدالة توزيع الدَّخْل في مدينة كركوك لسنة ٢٠٠٩، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد الثالث والثمانون،٢٠١٠، ص٢٩٠.

[٦٦] عبد الكريم مسعودي، محاضرات الماليَّة العامَّة، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الثانية ليسانس علوم التسيير، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، ٢٠١٩، ص٢٥.

التجاريِّين الذين اهتمُّوا ببحث العوامل التي تؤدِّي إلى زيادة ثروة الدولة، في الوقت الذي لم يهتمَّ به هؤلاء الاقتصاديُّون الذين كانوا يهتمُّون بمشكلة الفقر والغنى، فلم يكن بحثُ العوامل التي تؤدِّي إلى زيادة ثروة الدولة على يد أهل الاقتصاد محلَّ نظرٍ أول الأمر، ولكنَّ هذه النظرة ظهرت بعد نشوء الدولة القوميَّة، فصورت المشكلة على أنَّها قضيَّة توزيع الدَّخْل للناتج القومي، وعليه فإنَّهم اتخذوه مبرراً لتخفيض الإنفاق العام على الخِدْمات الاجتماعيَّة[٦٧].

ثانيًا: إعادة التوزيع لصالح الفقراء مضرَّةٌ بالنموِّ الاقتصادي :

لم يقتصر الاقتصاديُّون التقليديُّون على اعتبار رفع معدَّل النمو القومي الوسيلةَ الوحيدةَ الناجحةَ لتحسين حال الفقراء، بل اعتبروا أنَّ محاولة تحسين حال الفقراء على حساب الأغنياء لا بُدَّ أن تضرَّ بمعدَّل النموِّ، ومن ثمَّ تنتهي بالأضرار الفقراء والأغنياء على السواء، ولا يزال الموقفُ هذا هو السائدَ في الكتابات الاقتصاديَّة حتى الآن، والأساس الذي يستند إليه هذا الموقف السائد في إعادة التوزيع على معدَّل الادِّخار؛ إذ ما دام معدَّلُ النموِّ يتوقَّف على معدَّل تراكُم رأس المال، وما دام تراكمُ رأسِ المال – أي الاستثمار – يتوقَّف على معدَّل الادخار، وما دام الأغنياءُ هم وحدهم القادرين على الادِّخار، فإنَّ أيَّ سياسةٍ لإعادة توزيع الدَّخْل من الأغنياء إلى الفقراء لا بُدَّ أن تؤدِّيَ إلى تخفيض معدَّل الادخار والاستثمار، ومن ثمَّ تخفيض معدَّل التنمية، وهناك أكثرُ من سببٍ لتباينُ معدَّلات النمو غير مدى تدخل الدولة الممكن حصرها، وهناك نمط توزيع الدَّخْل، والاتحادُ السوفيتيُّ قد يكون قد فشل اقتصاديًّا في أشياء ولكنَّه نجح في أشياءَ أخرى وفي درجة تدخُّل الدولة أو نمط توزيع الدخول، بل قد يكون واحداً من عواملَ أخرى عديدةٍ تتعلَّق بالفساد أو عدمه بالدكتاتوريَّة أو الديمقراطيَّة[٦٨].

ثالثًا: الفقراء مسؤولون عن فقرهم :

هناك تفسيرٌ عرقيٌّ قديمٌ يعود إلى بعض الفلاسفة اليونانيِّين كأفلاطون، ولا زال له أنصارٌ من بعض المشتغلين بالبحوث المتعلقة بالذكاء وأسبابه يفاجئونَنا به من حينٍ لآخر، وهذا التفسيرُ ينطوي على إلقاء المسئوليَّة عن الفقر على الفقراء أنفسهم؛ إذ إنَّهم – طبقًا لهذه النظريَّة – هم الذين يدفعون

---

[٦٧]فاطمة رمضان سمو، أثر الإنفاق العام على بعض المتغيِّرات الاقتصاديَّة الكليَّة في العراق في المدَّة ٢٠٠٦–٢٠١٧، مجلة جامعة كوية للعلوم الإنسانيَّة والاجتماعيَّة، مجلد ٢ العدد ٢،٢٠١٩، ص١٦٣.

[٦٨]البشير عبد الكريم، تحليل العلاقة بين توزيع الدَّخْل والنمو الاقتصادي والفقر في الدول العربيَّة، جامعة الشلف، مجلة اقتصاديَّات شمال أفريقيا، العدد ١١، الجزائر، ٢٠١٨، ص٤.

مستوى المعيشة إلى الانخفاض بإصرارهم على التكاثر على هذا النحو، وقد وجد الاقتصاديُّون هذا التفسير للفقر منسجمًا تمامًا مع تحيُّزهم في قضيَّة الفقر والغنى مع نفورهم من أيِّ محاولةٍ من جانب الدولة للتدخُّل لصالح الفقراء، كما وجدت حكوماتٌ كثيرةٌ من حكومات العالم الثالث التفسيرَ نفسَه منسجمًا تمامًا مع تحيُّزاتهم في القضيَّة؛ إذ يُعفي هذه الحكومة من مسؤوليَّة التقصير في اتخاذ الخطوات اللازمة للخروج من التخلُّف الاقتصادي[٦٩].

رابعًا: الفقراء ينالون ما يستحقُّون:

من الممكن أن نتصوَّر مواقف مختلفةً من قضية توزيع الدَّخْل يعكس كلٌّ منها موقفًا أخلاقيًّا مختلفًا عن الموقفين الآخرَيْن، فمن الممكن أن يتَّخذ المرءُ موقفًا من قضيَّة التوزيع، أنَّ ثمن أيِّ سلعةٍ يتحدد بنفعها الحديَّة فما الذي يمنعهم من تطبيق نفس المبدأ على عناصر الإنتاج، فيقولون إنَّ كل عنصرٍ من عناصر الإنتاج هو الذي يحصل على قيمة المنفعة الإنتاجيَّة، وهو أنَّ توزيع الدَّخْل بين عناصر الإنتاج يتمُّ بالفعل طبقًا لقيمة مساهمة كلِّ عنصرٍ في الإنتاج والتوزيع، وهكذا يمكن أن يطمئنَّ العُمَّالُ ومُلَّاكُ الأراضي وأصحابُ رؤوس الأموال إلى أنهم سيحصلون في ظلِّ المنافسة الكاملة على ما يساوي إنتاجيَّتهم الحديَّة، وبهذا المعنى يكون الاستغلال من جانب ربِّ العمل لعناصر الإنتاج[٧٠].

خامسًا: لا تجوز المقارنة بين الفقراء والأغنياء:

لا بُدَّ أن يؤدِّي قانونُ تناقص المنفعة الحديَّة إلى نتيجةٍ، حبَّذا مع إعادة توزيع الدَّخْل لصالح الفقراء، وقد حدث بالفعل أن استخدمَ بعضُ الاقتصاديِّين من ذوي الميول الاشتراكيَّة هذا القانونَ لدعم دعوتهم إلى إعادة توزيع الدَّخْل وتقليل التفاوت في الدخول، إذ قد يبدو أنَّ هذا القانون الذي يكاد أن يكون بدَهِيًّا يستتبع نتيجةً تكاد أن تكون بدَهِيَّةً بدورها، وهي أنَّ أخذ جُنَيْهٍ من الغني وإعطاءه للفقير لا بُدَّ أن يزيد من الرفاهية العامَّة، فتجتمع رفاهيةُ الغني والفقير معًا، فيدُ الغنيِّ تجلب لصاحبها منفعةً أقلَّ ممَّا يجلبه الجُنَيْهُ ليد الفقير، إلا بقدرٍ أقل تزيد به رفاهيةُ الفقير لو حصل عليه، ومن ثمَّ تزيد الرفاهية العامَّة بهذه الإعادة للتوزيع، وإنَّ العراق ومصر هما أكثر بلدين يجب أن يكون فيهما دعمُ الفقير من الناحية الماليَّة وتوزيع الدَّخْل والإنفاق العام، وعدمُ تحقيق العدالة الاجتماعيَّة في البلدين يؤدِّي إلى فسادٍ

[٦٩] جلال أمين، فلسفة علم الاقتصاد، دار الشروق، الطبعة السادسة، ٢٠٢٢ ص ٢٠١.

[٧٠] سيدي أحمد كيداني، أثر النمو الاقتصادي على عدالة التوزيع الدَّخْل، أطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة تلمسان، ٢٠١٣، ص٣٠٤.

في التوزيع، كما يفضي إلى التمييز بين الأغنياء والفقراء في الدولة، وهذا يؤدِّي إلى عدم تحقيق العدالة الاجتماعيَّة بين المجتمع ويُسبِّبُ خللًا بين أفراد البلد الواحد، وتوزيع الإنفاق العام بهذا النمط يؤدِّي إلى عدم تحقيق توزيعٍ متساوٍ ومتوازنٍ بين الأفراد، ممَّا يرفع مستوى الفساد في توزيع الدَّخْل في الإنفاق العام ويطيح بمبدأ العدالة الاجتماعيَّة[٧١].

ومن أهمِّ سلبيَّات عدم تحقيق العدالة الاجتماعيَّة الفسادُ في توزيع الدَّخْل؛ حيث إنَّ الفساد يقلِّل من احتمالات حصول الفقراء على دخلٍ بسبب نقص فرص العمل في القطاع الخاص، فهو يؤدِّي إلى تعميق الفجوة بين الأغنياء والفقراء عن طريق تراجع مُعدَّلات النمو الاقتصادي، ممَّا يساعد على تراجع المستويات المعيشيَّة، وتهرُّب الأغنياء من دفع الضرائب، واستعمالهم للرشوة، كلُّ ذلك يساعد على الفساد ويهدر من قيمة العدالة التوزيعيَّة والفعاليَّة الاقتصاديَّة؛ لارتباطه بإعادة توزيع تخصيص بعض السلع والخِدْمات، حيث يُسهم الفسادُ في إعادة تخصيص الثروات لصالح الأكثر قوةً ممَّن يحتكرون السُّلطَة، فقد أثبتت الدراساتُ الميدانيَّةُ أنَّ للفساد انطباعًا سيِّئًا على كلٍّ من وضعيَّة الفقر ومستوى الأسعار، ونجاح الاستثمارات، والإنفاق الحكومي، وتوزيع نوعيَّة الخِدْمات، ووضعيَّة الموارد البشريَّة والفكريَّة، والتحصيل الجامعي، وتكاليف الإنتاجيَّة، والاستغلال، حيث إنَّ تخفيض الفساد بنسبة ٣٠% يسمح بالرفع من معدَّل الإنتاج والاستثمار[٧٢].

إنَّ القيم الأخلاقيَّة لا يعود أثرُها على الفرد نفسه بالنجاح والفوز في الآخرة فحسب، بل يعودُ على المجتمع والاقتصاد بصورةٍ واضحةٍ، ومن هنا أَوْلَى الإسلامُ العنايةَ القُصْوى بالأخلاق، ومن ذلك الصدق والنصيحة وتحريم الغشِّ، فالصدق من أعظم الصفات التي يتَّصفُ بها الأفرادُ، ومن أهمِّ فضائل الأخلاق التي هي أساسُ بناء المجتمع وسعادة الأمَّة [٧٣].

---

[٧١] جلال أمين، مرجع سابق، ص١٠١.

[٧٢]بن عامر أحمد عبد اللطيف، الآليَّات الحكومية لتدخُّل الدولة في النشاط الاقتصادي لترشيد الإنفاق العام، دراسة حالة الجزائر، ٢٠١٠–٢٠١٨، أطروحة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصاديَّة والتجاريَّة وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر ٣، ٢٠٢٠، ص٢٩٩.

[٧٣]مجدي علي محمد غيث، أثر الدوافع العقديَّة والأخلاقيَّة في تحقيق الرفاهية الاجتماعيَّة والاقتصاديَّة في الاقتصاد الإسلامي، المجلة الأردنيَّة في الدراسات الإسلاميَّة، مجلد ١٢، العدد١، ٢٠١٦، ص٤٣٩.

تقوم العدالةُ التوزيعيَّةُ للدخل الطبيعيِّ على مبدأ التوزيع العادل واستقرار المجتمعات في كافَّة المجالات والتي تكون مبنيَّةً على أُسُسٍ وقواعد قانونيَّة للحقِّ والخير والرفاهية للإنسان، مُستنداً بذلك على صورة توازنٍ عادلٍ يحافظ على حصَّة الأجيال القادمة من توزيع الدَّخْل والإنفاق العام الطبيعي المستخرجة والتي لم تستخرج بعد، وبعدها إرثٌ مشتركٌ للأجيال المتعاقبة، والتي يجب أن تستند إلى قاعدةٍ قانونيَّةٍ تجعل من عدم الالتزام بها مسؤوليَّةً تتحمَّلها عن أيِّ مخالفةٍ وتخضع للمساءلة القانونيَّة مهما كانت مكانتُها، وهي التي تجعل مواطني الدولة الواحدة متساوين أمام القانون في الحقوق والواجبات، أمَّا موقف المشرِّعَين الدستوري العراقي والمصري فإنَّه ذكر في توزيع الإيرادات دون ذكر الطبيعة الأُخرى؛ لكونها تمثل أكبرَ إيرادات الدول العربيَّة في كلِّ موازناتها التي تقدَّر بنسبةٍ كبيرةٍ لم يتم ذكرها وتحديدها[٧٤].

ويرى الباحثُ أنَّ توزيع الدَّخْل بين الأجيال القادمة (الأغنياء والفقراء معاً) يتمُّ بتوزيع إيرادات الدولة وإنتاجاتها على كافَّة أفراد الشعب وبكافَّة فئاتها دون تمييزٍ، وعلى المشرِّعَين العراقي والمصري ضرورةُ تكوين نصٍّ تشريعيٍّ خاصٍّ بهذا المجال يضمن حقَّ الأفراد والأجيال – غنيِّهم وفقيرهم – من إيرادات الدولة؛ لأنَّه أحد حقوقهم الشرعيَّة والقانونيَّة، وأن يكون النصُّ القانونيُّ واضحاً وصريحاً دون أيِّ غموضٍ فيه من أجل توزيع الدَّخْل بشكلٍ عادلٍ، وأن لا يكون التطرُّق لجهةٍ دون الأخرى، وأن يكون نصُّ حقِّ العدالة في الإنفاق العام وضمان حقوق الأفراد والمجتمع بشكلٍ دائمٍ ولا يتمُّ ظلمُ جهةٍ دون الأخرى.

---

[٧٤] رشيد حسين جاسم، حقوق الأجيال القادمة في الثروات الطبيعيَّة النفط والغاز وفق دستور العراقي ٢٠٠٥، مجلة العلوم القانونيَّة والسياسيَّة، جامعة ديالي، كلية القانون والعلوم السياسيَّة، المجلد الحادي عشر، العدد ٢، الجزء الثاني، ٢٠٢٢، ص٦٣٢.

الخاتمة والنتائج والتوصيات

أولًا: الخاتمة:

في الختام يجب علينا القولُ بأنَّ هذا الموضوع مهمٌّ دراسته للغاية، لأنَّ اهتمامَ الدولة به يجعلها في مصافِّ الدول المتقدِّمة، وإهمالها له يجعلها في صفوف الدول المتخلِّفة؛ فالعدالة الاجتماعيَّة من أساسيَّات نجاح البلد، وتحقيق العدالة يكون بطريقةٍ واحدةٍ هي تحقيق العدالة بين الأفراد والمجتمع، والعدالة بصفةٍ عامَّةٍ تقتضي أن تساوي البلد أو الدولة بين جميع أفراد شعبها وليس بين فئةٍ دون أخرى، فإذا جعلنا غايةَ تحقيق العدالة الاجتماعيَّة في الدولة هدفًا أساسيًّا فإنَّه يجب أن نبدأ أوَّلًا بالمساواة بين أفراد المجتمع دون تمييز فئةٍ على فئة.

بالنظر الى الوضعيَّة الاقتصاديَّة التي سبقت تنفيذَ مخطط دعم الانتعاش الاقتصادي وخاصَّةً من ناحية معدَّلات النمو الاقتصادي والبطالة، فإنَّه يمكن القول بأنَّ هذا المخطَّط أسهمَ في إعادة الانتعاش إلى النشاط الاقتصادي في اقتصاد البلد من خلال البرنامج والمشاريع التي أُدرجت في إطاره والتي اعتبرت جد مهمَّة بحكم أنَّها ثالثُ مرحلةٍ صعبة مرَّت بها العراق وعانت من خلال أزمةٍ اقتصاديَّةٍ وسياسيَّةٍ، وجاء البرنامج التكميليُّ لدعم النموِّ ليواصل ما قد تمَّ إبداؤه في مخطط دعم الانتعاش الاقتصاديَّة حيث جاءت المخصَّصات الماليَّة ضخمةً، وكان الهدفُ من خلالها تغطية النقائص المسجَّلة ومواصلة وتيرة تحسُّن الأداء الاقتصادي باستغلال الانفراج المالي الذي عرفته العراقُ بعد ازدياد مداخيلها من المحروقات.

ومن ثمَّ يمكن القولُ بأنَّ مشكلة الاقتصاد بالدرجة الأولى هي مشكلةُ عرضٍ؛ حيث إنَّه ما دام جهاز الإنتاج غيرَ كفءٍ ولا يتمتَّع بالمرونة الكافية فإنَّ زيادة الإنفاق العام لن يكون في صالح الاقتصاد الوطني بالدرجة الأولى، ولن ينتج عنه إلا زيادةٌ في الواردات، كما أنه يضع الدولة أمام مشكلةٍ كبيرةٍ، وهي صعوبة العودة بالإنفاق العام إلى مستوياته السابقة؛ لأنَّه بغضِّ النظر عن التطوُّر الايجابي لكلا البرنامجين على البنى التحتيَّة والهياكل القاعديَّة، فإنَّ باقي القطاعات الاقتصاديَّة لم تَبْنِ لنفسها قاعدةً صُلبةً تمكِّنها من الارتكاز عليها حتى ولو لم يكن هناك دعمٌ من طرف الدولة، وهذا ما قد يظهر على أنَّه عودةٌ لتدهور النشاط الاقتصادي في حال خفض الدولة لإنفاقها العام مقارنةً بما هو عليه في الوقت الحالي.

ثانيًا: النتائج:

توصَّلت الدراسةُ إلى مجموعةٍ من النتائج، يمكن أن نُجْمِلَ بعضَها في النقاط الآتية:

١. الإنفاقُ العامُّ في العدالة الاجتماعيَّة هدفه تحقيق التساوي بين أفراد المجتمع، وغايته نجاحُ البلد واستقرارُه وجعله متطوِّرًا متقدِّمًا.
٢. العدالة الاجتماعيَّة تختلف من بلدٍ إلى آخر، وهذا يعني أنَّ كلَّ دولةٍ لها طريقةٌ خاصَّةٌ في تحقيق الإنفاق العام حول تحقيق العدالة الاجتماعيَّة، وفي أغلب الأحيان تكون الدول الغنيَّةُ متساويةً أكثر من الدول الفقيرة.
٣. استخدام الطرق التقليديَّة في تحقيق العدالة الاجتماعيَّة يَعوق من تقدُّمها وتطوُّرها.
٤. إذا تمَّ تعيين عناصر الإنفاق العام والعدالة الاجتماعيَّة تكون الدولة أكثرَ تقدُّمًا في تحقيق التوازن بين الأفراد والمجتمع.
٥. الاقتصاد في مصر والعراق ليس بالشكل المطلوب.
٦. قلَّة الأيدي العاملة ووجود البطالة قد زاد في الآونة الأخيرة بسبب تدهور الاقتصاد.
٧. من الأسباب الرئيسة التي تجعل الاقتصادَ غير مستقرٍّ في البلاد هو العامل السياسي في المنطقة، وعدم معرفة الإدارة الإنفاق العام في وقته المناسب وفي الأشياء المناسبة.

ثالثًا: التوصيات:

من خلال هذه الدراسة يرى الباحثُ أن يتوجَّه بعددٍ من التوصيات، وإجمالُها في الآتي:

١. نوصي المشرِّعَين بعمل قانونٍ واضحٍ وصريحٍ يشملُ هذا الموضوع ويحيط به من جميع جوانبه دون لبسٍ أو غموضٍ.
٢. نوصي باستحداث طرقٍ عديدةٍ لتحقيق العدالة الاجتماعيَّة؛ إذ بها يتمُّ تطوير البلاد.
٣. نوصي بعدم التمييز بين أفراد المجتمع، ولا بين فئةٍ وأخرى فيه، وجعل العدالة بين جميع أفراد الشعب والبلد.
٤. نوصي جميعَ البلاد العربيَّة والأجنبيَّة بجعل هذا الموضوع من أساسيَّات الدستور والقانون وجعله في المقدمة.

٥. نوصي كلا المشرِّعين بوضع مشروعٍ أساسيٍّ لحلِّ مشكلة الاقتصاد في البلد قبل هلاك الاقتصاد.

٦. نوصي المشرِّعَين بإيجاد حلٍّ مشترك بين الاقتصاد والأيدي البطَّالة.

المصادر والمراجع:

١. إبراهيم، العيسوي، العدالة الاجتماعيَّة والنماذج التنمويَّة مع اهتمام خاصٍّ بحالة مصر وثورتها، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات الطبعة الأولى، ٢٠١٤.

٢. أحمد بتال، مفاهيم وطرق قياس الناتج المحلي الإجمالي، محاضرات مبادئ الاقتصاد الكلي، شهر٤، ٢٠٢٠، تمَّت زيارة الموقع في تاريخ ٢٠٢٣\٣\١٧، ساعة ٩ مساءً www.researchGate.com>

٣. أحمد محمد عمر دومة، ترشيد الإنفاق العام ودوره في علاج الموازنة العامَّة في الاقتصاد الليبي، رسالة ماجستير، جامعة طرابلس، كلية القانون العام، ٢٠١٩.

٤. أحمد، خلف حسين الدخيل، الماليَّة العامَّة من منظور قانوني، الطبعة الأولى، المُؤَسَّسة الحديثة للكتاب، بيروت، ٢٠١٩.

٥. أسامة عبد المجيد، العاني، حق إعادة توزيع الدَّخْل في الإسلام، مجلة الدراسات الإسلاميَّة، بيت الحكمة، العدد ١٠، ٢٠٠٢.

٦. إسماعيل، نامق حسين، العدالة وأثرها في القاعدة القانونيَّة، دراسة مقارنة بالشريعة الإسلاميَّة، رسالة ماجستير، جامعة السليمانيَّة، كلية القانون، ٢٠٠٨.

٧. أعمر يحياوي، مساهمة في دراسة الماليَّة العامَّة، النظريَّة العامَّة وفقًا للتطوُّرات الراهنة، دار هومة، ٢٠١٠.

٨. الأُمم المتحدة، تقرير التجارة والتنمية، ٢٠١٢.

٩. أمين محمد سعيد، الإدريسي، الدور التمويلي لضريبة العقار في إقليم كردستان العراق لمدة ١٩٩٣حتى ٢٠٠٢، بحث منشور، كلية الاقتصاد، جامعة الموصل، ٢٠٠٧.

١٠. أيمن بو طرفة، سؤال العدالة في الفلسفة السياسيَّة الراهنة، مركز دراسات الوحدة العربيَّة، الطبعة الأولى، ٢٠٢٢.

١١. البشير عبد الكريم، تحليل العلاقة بين توزيع الدَّخْل والنمو الاقتصادي والفقر في الدول العربيَّة، جامعة الشلف، مجلة اقتصاديَّات شمال أفريقيا، العدد ١١، الجزائر، ٢٠١٨.

١٢. بن عامر أحمد عبد اللطيف، الآليَّات لحكومة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لترشيد الإنفاق العام، دراسة حالة الجزائر، ٢٠١٠–٢٠١٨، أطروحة الدكتوراه، كلية العوم الاقتصاديَّة والتجاريَّة وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر ٣، ٢٠٢٠.
١٣. بن نوار، بو مدين، النفقات العامَّة على التعليم، دراسة حالة قطاع التربية الوطنيَّة بالجزائر للمدَّة ١٩٨٠– ٢٠٠٨، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصاديَّة، جامعة أبي بكر بلقايد، الجزائر، ٢٠١١.
١٤. بو طالب قودير، اللامساواة إعادة التوزيع وآليَّة الحماية الاجتماعيَّة، دراسة تحليليَّة سياسيَّة لحالة الجزائر، أطروحة الدكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد للعلوم الاقتصاديَّة.
١٥. بودير، مفيدة، قاعدة المساواة أمام خدمات المرافق العامَّة، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، ٢٠٢٠.
١٦. جلال أمين، فلسفة علم الاقتصاد، الطبعة السادسة، دار الشروق، ٢٠٢٢.
١٧. حسين علي، سلطان، دور السياسة الماليَّة في التقليل من حدَّة التفاوت في التوزيع، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصريَّة، ٢٠٠٧.
١٨. حماداش، تسعديت، المساواة أمام القضاء كقاعدةٍ أساسيَّةٍ لتحقيق المحاكمة العادلة، رسالة ماجستير، جامعة عبد الرحمن ميرة، ٢٠٢٠.
١٩. خالد أحمد فرحان، الرأسماليَّة تأكل نفسها، جامعة بغداد، مركز بحوث المستهلك، بغداد، ٢٠٠٩.
٢٠. خالد سعد زغلول حلمي، الاقتصاد السياسي، الكتاب الثاني، جامعة السادات، ٢٠١٥.
٢١. خميس، قايدي، دراسة تحليليَّة لتطور النفقات ذات الطابع النهائي حسب القطاعات في الجزائر خلال الفترة ١٩٨٩ – ٢٠١١، أبحاث المؤتمر الدولي، كلية العلوم الاقتصاديَّة والتجاريَّة وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، ٢٠١٣.
٢٢. الدستور العراقي ٢٠٠٥، الباب الثاني، الحقوق والحريَّات، الفصل الأوَّل، الحقوق، الفرع الثاني، الحقوق الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة والثقافيَّة، المادة ٣٠ الفقرة أولًا.
٢٣. الدستور المصري المعدل ٢٠١٩، الباب الثاني، المقوِّمات الأساسيَّة للمجتمع، الفصل الأوَّل، المقومات الاجتماعيَّة، المادة الثامنة.

٢٤. ديانا عبد الحسن عبد الله محمد، وآخرون، العدالة الاجتماعيَّة معوقاتها وسبل تحقيقها في المجتمع العراقي، مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانيَّة، المجلد ٢٧، العدد، ٥، ٢٠١٩.
٢٥. راهيدة طاهر عزيز حسن، قياس وتحليل أثر الإنفاق الاستثماري الحكومي في تطوير خدمات قطاعي التربية والصحة لإقليم كردستان، العراق، للمدة ٢٠٠٣- ٢٠١٨، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصاديَّة، جامعة صلاح الدين، أربيل، ٢٠٢٠.
٢٦. رائد عبد الخالق عبد الله العبيدي، مبادئ الاقتصاد، دار الأيام للنشر التوزيع، الطبعة العربيَّة، ٢٠١٣.
٢٧. رائد ناجي أحمد، علم الماليَّة العامَّة التشريع المالي في العراق، مكتبة السنهوري، الطبعة الثالثة، بيروت، ٢٠٢٣.
٢٨. رائد ناجي أحمد، علم الماليَّة والتشريع المالي في العراق، الطبعة الثالثة، جامعة الفلوجة، ٢٠١٧، ص١٥١.
٢٩. رشيد حسين جاسم، حقوق الأجيال القادمة في الثروات الطبيعيَّة النفط والغاز وفق الدستور العراقي ٢٠٠٥، مجلة العلوم القانونيَّة والسياسيَّة، جامعة ديالي، كلية القانون والعلوم السياسيَّة، المجلد الحادي عشر، العدد ٢، الجزء الثاني، ٢٠٢٢.
٣٠. زينب، جبار عبد الحسين، الدعمي، إنتاجيَّة الإنفاق العام في العراق وإشكاليَّة التفاوت الزمني خلال السنة الماليَّة، رسالة ماجستير، جامعة كربلاء، ٢٠١٨.
٣١. زينة طارق علي، أثر تقلبات سعر الصرف على بعض المتغيرات الاقتصاديَّة في العراق للفترة ٢٠٠٥-٢٠٢٠، مجلة اقتصاديَّات الأعمال، المجلد ٢ العدد ١، ٢٠٢٢.
٣٢. سعود جايد مشكور العامري، مدخل معاصر في علم الماليَّة العامَّة، الطبعة الثانية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٢٠.
٣٣. سوزي عدلي ناشد، الماليَّة العامَّة، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقيَّة، بيروت، لبنان، ٢٠٠٦.
٣٤. سيدي أحمد كييداني، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدَّخْل، أطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة تلمسان، ٢٠١٣.
٣٥. شهاب، مجدي، أصول الاقتصاد العام الماليَّة العامَّة، الطبعة الأولى، الدار الجامعيَّة الجديدة، الإسكندريَّة، مصر، ٢٠٠٤.

٣٦. طاهر الجنابي، علم الماليَّة العامَّة والتشريع المالي، المكتبة القانونيَّة، الطبعة الأولى، بغداد، ٢٠١٨.
٣٧. ظاهر عمران موسى، التحويلات الاجتماعيَّة ودورها في إعادة توزيع الدَّخْل في العراق، مجلة الغري، جامعة الكوفة، كلية الإدارة والاقتصاد، ٢٠١٥.
٣٨. عباس غالية، دور الإنفاق العام في تحقيق العدالة الاجتماعيَّة، دراسة قياسيَّة للجزائر ١٩٩٠– ٢٠١٩، مجلة مجاميع المعرفة، المجلد ٧، العدد ١، ٢٠٢١، ص ١٨٦.
٣٩. عبد الرزاق، الفارس، الفقر وتوزيع الدَّخْل في الوطن العربي، الطبعة الأولى، بيروت، ٢٠٠١.
٤٠. عبد الكريم مسعودي، محاضرات الماليَّة العامَّة، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الثانية ليسانس علوم التسيير، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، ٢٠١٩.
٤١. عبد المجيد، عبد المطلب، اقتصاديَّات الماليَّة العامَّة، الدار الجامعيَّة، القاهرة، ٢٠٠٥.
٤٢. عبد علي كاظم العموري، الاقتصاد العلمي، المديريَّة العامَّة للمناهج، وزارة التربية، جمهوريَّة العراق، ٢٠١٦.
٤٣. عدنان محسن، الحكومات وآليَّات تحقيق العدالة الاجتماعيَّة في العراق بعد عام ٢٠٠٣، السياسة أنموذج، دراسات دوليَّة، العدد الثالث والستون، ٢٠١٥.
٤٤. علي، عبد القادر علي، مجلة العدالة الاجتماعيَّة وسياسات الإنفاق العام في دول الثورات العربيَّة، العدد ٣/٩ صيف ٢٠١٤.
٤٥. فاطمة رمضان سمو، أثر الإنفاق العام على بعض المتغيِّرات الاقتصاديَّة الكليَّة في العراق في المدة من ٢٠٠٦–٢٠١٧، مجلة جامعة كوية للعلوم الإنسانيَّة والاجتماعيَّة، مجلد ٢، العدد ٢، ٢٠١٩.
٤٦. ماجدي عاطف، توجهيات الممارسة المهنيَّة للخدمة الاجتماعيَّة لإرساء دعائم العدالة الاجتماعيَّة في المجتمع المصري في ظلِّ الظروف الراهنة، مقالة المجلة المصرية للعلوم الإنسانيَّة، المعهد العالمي للخدمة الاجتماعيَّة، العدد التاسع، الإسكندريَّة، ٢٠١١.
٤٧. مجدي علي محمد غيث، أثر الدوافع العقديَّة والأخلاقيَّة في تحقيق الرفاهية الاجتماعيَّة والاقتصاديَّة في الاقتصاد الإسلامي، المجلة الأردنيَّة في الدراسات الإسلاميَّة، مجلد ١٢، العدد١، ٢٠١٦.

٤٨. محسن، إبراهيم أحمد، تحليل تطور وهيكل النفقات العامَّة في العراق للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٧، المجلة العلميَّة لجامعة جيهان، المجلد ٣، العدد٢، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة التنمية البشريَّة، السليمانيَّة، ٢٠١٩.

٤٩. محمد بدوي القاضي، التنويع الاقتصادي، دار الذاكرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بغداد، ٢٠١٩.

٥٠. محمد حسين كاظم الجبوري، إنتاجيَّة الإنفاق العام في العراق وإشكاليَّة التفاوت الزمني خلال السنة الماليَّة، رسالة ماجستير، جامعة كربلاء، كلية الإدارة والاقتصاد، ٢٠١٨.

٥١. محمد سلمان، استراتيجيَّات التنويع الاقتصادي، الذاكرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بغداد، ٢٠١٩.

٥٢. محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامَّة، الطبعة ٤، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٥.

٥٣. محمد علي، الطائي، العدالة الاجتماعيَّة في حكم علاقات العمل، دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه، جامعة النهرين، كلية الحقوق، ٢٠١٢.

٥٤. محمد فوزي، نويجي، الحماية الدستوريَّة للعدالة الاجتماعيَّة، دار مصر للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ٢٠٢٠.

٥٥. مهدي، مهند حميد، الدَّخْل القومي، تمت زيارة الموقع في تاريخ ٢٠٢٣\٣\١٧، في الساعة الثامنة و١٠دقائق: www.uoanbr.edu.iq.

٥٦. موقع الإنترنت، تمَّت الزيارة إليه في الساعة السادسة مساءً www.almrsal.com. العدالة الاجتماعيَّة والمعوقات، هاجر، آخر تحديث، ٢٠ يناير ٢٠٢٣، الموقع المرسال.

٥٧. موقع الإنترنت، تمت زيارته في الساعة الثامنة مساءً www.almrsal.com. العدالة الاجتماعيَّة والمعوقات، هاجر، آخر تحديث، ٢٠ يناير.

٥٨. ميادة زيد الخير حرحوش، دور التوزيع الاجتماعي في تعزيز العدالة الاجتماعية بحث استطلاعي لآراء عيِّنةٍ من زبائن بعض المراكز الصحيَّة في محافظة نينوى الموصل، مجلة تكريت للعلوم الإداريَّة والاقتصادية، المجلد ١٨، العدد ٥٧، الجزء الثاني، ٢٠٢٢.

٥٩. نجم، الدين حسن صوفي عبد القادر، السياسة الماليَّة وأدواتها في الاقتصاد الإسلامي، منشورات الحلبي الحقوقيَّة، الطبعة الأولى، ٢٠١٥.

٦٠. نوال، زغينة، العدالة الاجتماعيَّة وتمثل قيم المواطنة كمسبِّبات لحركيَّة الهجرة غير الشرعيَّة ضمن الرباط الاجتماعي في المجتمع الجزائري، مجلة العلوم الاجتماعيَّة والإنسانيَّة، جامعة باتنة، المجلد ١٠ العدد ٢، ٢٠٢١.

٦١. نور طارق العاني، النظام القانوني للرسوم، رسالة ماجستير، كلية حقوق جامعة النهرين، ٢٠٠٤.

٦٢. هند وليد سعيد العبيدي، مبادئ علم الاقتصاد، الباب الرابع الدخل القومي والتوزيع، جامعة المستنصرية، ٢٠٢١.

٦٣. هيئة التحرير، الدخل القومي مفهومه وأهميَّته وطرق قياسه، ٢٠٢١\٦\١٣، تمَّ زيارة الموقع في تاريخ ٢٠٢٣\٣\١٧: www.annajah.net

٦٤. وفاء بنت أحمد عياض الغامدي، مفهوم الحرية الشخصيَّة لدى طالبات جامعة أم القرى في ضوء المتغيِّرات المعاصرة، دراسة ميدانيَّة من منظور التربية الإسلاميَّة، مجلة التربويَّة، العدد يناير، جزء ٢– ٨١، ٢٠٢١.

٦٥. وليد محمد الشناوي، الأمن القانوني ومبادئ سنِّ القانون الجيد، جامعة المنصورة، كلية الحقوق، مصر ٢٠٢٢.

٦٦. وليدة عبد سماوي، العدالة الاجتماعيَّة وظاهرة الفقر الحضري في المناطق العشوائيَّة، بحث ميداني في مدينة الديوانيَّة، مجلة العلوم الأساسيَّة، العدد الثالث عشر، جامعة القادسيَّة، كلية الفنون الجميلة، ٢٠٢٢.

٦٧. يونس، علي أحمد، تحليل وقياس الرفاهية وعلاقتها بعدالة توزيع الدَّخْل في مدينة كركوك لسنة ٢٠٠٩، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد الثالث والثمانون، ٢٠١٠ .

فهرست

الموضوع	الصفحة
المقدِّمة	١
أولًا– أهميَّة الدراسة:	٢
ثانيًا– مُشكلة الدراسة:	٢
ثالثًا– منهج الدراسة:	٢
رابعًا– أهداف الدراسة:	٣
خامسًا– خُطَّة الدراسة:	٣
المبحث الأوَّل: مفهوم الإنفاق العام والعدالة الاجتماعيَّة	٤
المطلب الأوَّل: تعاريف الإنفاق العام والعدالة الاجتماعيَّة	٤
المطلب الثاني: عناصر الإنفاق العام والعدالة الاجتماعيَّة	١١
المطلب الثالث: أهمية توزيع الدخل القومي ومراحله	١٦
المبحث الثاني: كيفيَّة توزيع الدَّخْل القومي في الإنفاق العام ودوره في تحقيق العدالة الاجتماعيَّة	٢٣
المطلب الأوَّل: طرق توزيع الدَّخْل القومي بين الأفراد والمجتمع	٢٣
المطلب الثاني: عدالة توزيع الدَّخْل القومي بين الأفراد والمجتمع	٣٠
المطلب الثالث: الإنفاق العام وآليَّة تحقيق العدالة الاجتماعيَّة	٣٦
الخاتمة	٤١
النتائج والتوصيات	٤٢
قائمة المصادر والمراجع	٤٤

فهرست	۵۰